

تحقيقات في المختلف من نسخ نهج البلاغة
بين المشهور وضبط الحليين (ابن السكون الحلي
ت حدود ٦٠٠ هـ) و(ابن أردشير الطبري الحلي
حيًا ٦٨١ هـ) (الخطبة الأولى / القسم الرابع)

أ.د. علي عباس الأعرجي

مركز تراث الحلة

*Verifications at Various Versions of Nahj
Al-Balagha between the famous and accuracy
of the Hillians (Ibn Al-Sukun Al-Hilli,
D. 600 A.H) and (Ibn Ardashir Al-Tabari
Al-Hilli, alive in 681 A.H) (First Sermon/
Section Four)*

*Prof. Dr. Ali Abbas Al-Araji
Hilla Heritage Center*

١٦. قَرَنَهَا إِلَى حَدِّهِ، قَرَنَهَا عَلَى حَدِّهِ^(١).

في قول الإمام عليه السلام: «وَسَلَطَهَا عَلَى شَدِّهِ، وَقَرَنَهَا إِلَى حَدِّهِ».

«وقرنها على حدّه»، تارةً بد(إلى)، عدّى الفعل، وتارةً بد(على).

إلّا أنّ صاحب البحار في موسوعته الكبيرة ذكر الرّوايتين بمواضع مختلفة؛ ففي الجزء: ٥٤، الصّحيفة: ١٨٣ قال: (على حدّه)، وفي الجزء نفسه؛ أعني: ٥٤، الصّحيفة: ١٨٣ ذكر رواية: (إلى حدّه).

وفي الجزء ٧٤، الصّحيفة: ٣٠١، ذكر رواية (إلى حدّه).

وأما معاني الحرفين (إلى)، و(على)؛ فسنبداً بالأصل (إلى)، والأصل فيها انتهاء الغاية في الزّمان، والمكان، وكلّ ما ورد من معانٍ لها راجع إلى هذا الأصل^(٢). وقد وردت معانٍ آخر لها، وهي: بمعنى (مع)^(٣)، وبمعنى التّبيين، وهي المتعلّقة في تعجّب، أو تفضيل^(٤).

ومن معانيها أيضاً موافقة اللام؛ أي: بمعناها^(٥)، وموافقة (في)^(٦)، وبمعنى (من)^(٧)، وبمعنى (عند)^(٨)،

(١) في (أ): ٤٧ (إلى حدّه)، وفي الهامش: ٥ من الصّحيفة نفسها كتب: «في م (على) بدل (إلى)»، وفي (سكون): ٧٠ (إلى حدّه)، وفي نسخة الطبري ابن أردشير: الصّحيفة: ٧: (إلى حدّه)، وأما تحقيق الدكتور الفرطوسي: ١/ ١٧٦ (إلى حدّه).

(٢) انظر: الجنى الداني: ٣٨٥.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٣٨٥.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ٢٨٦-٢٨٧.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ٣٨٧.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٣٨٧.

(٧) انظر: الجنى الداني: ٣٨٨.

(٨) انظر: المصدر نفسه: ٣٨٩.

وكذلك زائدة^(١).

هذا ما ورد من معاني (إلى)، وكل من ذكر شاهدا للمعاني الأخرى؛ فإنه يرده إلى المعنى الأصلي لها، وهو: انتهاء الغاية زمانا، ومكانا.

وعليه سيكون المعنى المحتمل لهذا التركيب هو: جعلها مقرونة لحدّه؛ أي: محيطة بنهايته.

أو: جعلها مكانا له، وهذا رأي ابن أبي الحديد^(٢).

وأما معاني (على)، فالأصل فيها هو الاستعلاء^(٣)، وقد أثبت لها البصريون هذا الأصل، وتأولوا ما أوهم خلافه.

ومن معانيها المصاحبة^(٤)، والمجاوزه^(٥)، والتعليل^(٦)، والظرفية^(٧)، وموافقة (من)، والباء، وزائدة للتعويض^(٨).

وبعد هذا يكون المعنى لقول الإمام عليه السلام: «وسلّطها على شدّه، وقرنها على حدّه»: قرنها مُستعليا، أو بعلوّه على حدّه.

أو بمعنى الباء، وهو معنى قريب؛ أخذنا من قولنا: وقرنت الشيء بالشيء: وصلته به^(٩).

(١) انظر: الجنى الداني: ٣٨٩.

(٢) انظر: الشرح: ٨٨ / ١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٤٧٦.

(٤) المصدر نفسه: ٤٧٦.

(٥) المصدر نفسه: ٤٧٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: المصدر نفسه: ٤٧٨.

(٩) لاحظ: الصّحاح: ٢١٨١ / ٦.

والمعنى الأقوى، والمتعلّق هو (إلى)، لا (على) للآتي:

١. الفعل (قرن) يتعدّى بـ(إلى)، فـ(قرن) لها أصلٌ يجذب المعنى إلى اللفظ (إلى)، وهو ما تعدّى به الفعل (قرن)، فهو أصل بين أصليّن، أوّلها يدلُّ على جمع شيء إلى شيء، وثانيهما: شيء يتأبّقوة، وشدّة، والمطلوب هو الأوّل، ومتعلّقه كذلك هو (إلى)، وليس (على).

٢. إنّ ما تحصّل من وجود (على) في هذا الكلام؛ إنّما هو رواية للنسخة (ميم)، وهي تبقى رواية نادرة، والنادر كالمعدوم، ولا يُقاس عليه.

٣. ربّما حمل النَّاسِخُ بِالله (على) على سياقها اللفظيّ السّابق «وسلّطها على شدّه»؛ فحمل اللفظ على اللفظ؛ فكتب سهواً «وقرنها على حدّه».

٤. قد يكون النَّسِخُ هنا إملاءً؛ فأملى النَّاسِخُ على النَّاسِخِ الكاتب؛ فقال: (قرنها إلى حدّه؛ فنطق الهمزة في (إلى) عيناً، كما هي الحال في العنونة، التي هي بعض مظاهر لهجة تميم، وعليه قول ذي الرّمّة^(١):

أَعْنُ تَوْسَمْتِ مَنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

والله أعلم.

(١) لاحظ: فقه اللغة وسرّ العربية: ١١١.

١٧. اعْتَقَمَ، وَأَعْقَمَ^(١).

في قول أمير المؤمنين: «ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ رِيحًا اعْتَقَمَ مَهَبَهَا»^(٢).

في ربيع الأبرار للزنجشيري (ت ٥٣٨هـ): «ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ رِيحًا أَعْقَمَ مَهَبَهَا»^(٣).

فهنا عنده الأصل (أعقم) لا (اعتقم).

وورد في معارج نهج البلاغة: «وقوله: ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ رِيحًا اعْتَقَمَ، [ف]اعْتَقَمَ، وَأَعْقَمَ واحد، وهما روايتان»^(٤).

فهنا الأصل (اعتقم)، والرّواية (أعقم).

وفي اختيار مصباح السّالّكين «وروي: وَأَعْقَمَ مَهَبَهَا»^(٥).

فنحن أمام جذر لغويّ واحد (عقم)، ولكن بصيغة صرفيّة مختلفة (أفعل)، و(افتعل).

ولنذهب إلى دلالة لفظة (عقم)؛ ففي المعجمات العربيّة: حرب عقام وعقام، لغتان؛ أي شديدة مُفتنة لا يلوي فيها أحدٌ على أحدٍ^(٦).

العقم والعقمة بالفتح: ضربٌ من الوشي، وكذلك العقمة بالكسر.

(١) في (أ): ٤٧ (اعتقم)، وفي (سكون): ٧٠ (اعتقم)، وفي نسخة ابن أردشير الطبري: الصحيفة ٧ من المخطوط (اعتقم)، وفي الفرطوسي: ١/ ١٧٦ (اعتقم)، ولا حظ نسخة ابن المؤدّب: الصحيفة: ٥.

(٢) نهج البلاغة: ٤٠.

(٣) ربيع الأبرار، ونصوص الأخبار: ١/ ٩٧.

(٤) معارج نهج البلاغة: ٥٨.

(٥) الصحيفة: ٦٦.

(٦) انظر: العين: ١/ ١٨٥.

والعقام أيضًا: الداء الذي لا يبرأ منه، وقياسه الضمّ، إلا أن المسموع هو الفتح.

والمعاقم من الخيل: المفاصل، واحدها، وأعقم الله رحمها فعُقمت، على ما لم يسم فاعله، إذا لم تقبل الولد.

وعن الكسائي: رحم معقومة؛ أي: مسدودة لا تلد، ومصدره العقم، والعقم بالفتح والضمّ، وكلام عقمي، وعقمي؛ أي: غامض، ويقال أيضًا: عقت مفاصل يديه، ورجليه، إذا يبست، ورجل عقيم: لا يولد له؛ والمُلك عقيم؛ لأنّ الرّجل قد يقتل ابنه إذا خافه على الملك.

وريح عقيم: لا تُلحّح سحابًا، ولا شجرًا، ويوم القيامة يوم عقيم؛ لأنّه لا يوم بعده، وامرأة عقيم، ونسوة عقم، وقد يسكن^(١).

وفي المقاييس: هي أصل واحد يدلّ على غموضٍ، وضيقٍ، وشِدّة^(٢).

ومما مضى نستين المعاني المتوخّاة، وهي:

١. الشدّة، والافتنان عند البأس.
٢. الغطاء، والملابس المغطية جسم الإنسان.
٣. الداء المستعصي شفاؤه.
٤. الانسداد، ومنه الرّحم العقيم الذي لا يقبل.
٥. الغامض من الكلام.

(١) انظر: الصّحاح: ١٩٨٨-١٩٨٩.

(٢) انظر: المقاييس: ٧٥/٤.

٦. عدم التّالي، ومنه يوم العقيم؛ سمّي به يوم القيامة؛ لأنّه لا يوم بعده.

أمّا معنى الصيغة (أعقم)، فهي هنا تحتمل التّحويل، والتّصيير؛ أي: جعل مهبّها عقيبًا، يبابًا، لا نبات فيه، ولا حياة.

وقد ورد في اختيار مصباح السّالكين على رواية (أعقم)؛ أي: جعل مجراها عقيبًا، لا نبت به يعوقها عن الجريان، أو لشدة جريانها^(١).

فأمّا الأوّل فباطل عقلاً، وأمّا الثاني فممكن.

وأمّا (اعتقم) في وزن (افتعل) التي للمطاوعة، عقمته فاعتقم؛ أي: قبل تأثر عقمي له، فاعتقم مهبّها أمر الأرض بذلك، فاستجابت إرادة؛ قالتا أتينا طائعين.

أو للتّصيير أيضًا، تبعًا لقول البيهقي: إنّ البنّاءين بالمعنى نفسه؛ فيكون (اعتقم): بمعنى صار عقيبًا.

وقد ذكر الرّاونديّ (ت ٥٧٣هـ): أنّ (اعتقم مهبّها)؛ أي: شدّ، وعقد، وقيل: أي ذلّ، وهو من الأضداد؛ فعلى الأوّل عبارة أنّ الله تعالى أهبّ الرّيح، ولم يطلقها بمرّة فتفسد ما تأتي عليه كلّ؛ بل عقد مهبّها حتّى تهبّ بقدر، وأدام مع ذلك على ترتيبها للماء، وترتيبها له، وتسويتها^(٢).

وهو رأي جميل؛ فجعل (العقم) من الأضداد لم نسمعه من كتب اللغة؛ وهو اجتهاد من أديب، وتنسيق من أريب، وسيأتي رأي يناقضه.

(١) اختيار مصباح السالكين: ٦٦.

(٢) لاحظ: منهاج البراعة (الرّاونديّ): ٦١ / ١.

إِلباعُ:

قال الخوئيّ (ت ١٣٢٤ هـ): ثمّ أنشأ سبحانه فوق ذلك الماء ريحاً أخرى (أعقم مهبّها)؛ أي: جعل هبوبها عقيباً.

وفي كثيرٍ من النسخ «اعتقم مهبّها» بالتاء؛ فاللّازم حينئذٍ رفعُ (مهبّها)، للزوم الفعل؛ فالمعنى حينئذٍ صار مهبّها عقيباً لا يلقحُ، من العقيم الذي لا يولد له ولدٌ، أو صار مهبّها ضيقاً؛ لأنّ الاعتقام هو أن تحفر البئر؛ فإذا قربت من الماء احتفرت بئراً صغيرةً بقدر ما تجد طعم الماء؛ فإن كان عذباً حفرت بقيتّها؛ فاستعير هنا من حيث ضيق المهبّ كما يحتفر البئر الصّغير.

وأما ما قيل: من أنّ معنى «اعتقم مهبّها»: جعل مهبّها عقيباً؛ ففاسدٌ؛ لأنّه إنّما يصحُّ لو كان اعتقم متعدّياً^(١).

والحقيقة ما قاله الخوئيّ جديراً، ولطيفاً؛ فهو في شرحه هذا أشار إلى أمور:

١. ضبط (اعتقم) على اللزوم (اعتقم)، وهو ضبطٌ تفرّد به على حدود علمي.
٢. بحسب قوله هذا، فإنّه جعل الأصل (أعقم)، والرّواية (اعتقم)، فهو يقول قبل قوله هذا: «ثمّ أنشأ سبحانه» فوق ذلك الماء «ريحاً» أخرى «أعقم مهبّها»، بعدها يقول: (وفي كثيرٍ من النسخ «اعتقم مهبّها»؛ فلاحظ كيف اتّخذ الأصل، وجعل الرّواية؟!.
٣. ترجيحه للرّواية في أثناء الشّرح، وهو أمرٌ بدا له في أثناء بيان المفردات، والصّيغة الصّرفيّة.

(١) انظر: منهاج البراعة: ١ / ٣٧٤-٣٧٥، وفي البحار: ١٨٤ / ٥٤، قال المجلسي: «وقيل: المعنى جعلها عقيمة لا تلقح، وهذا إنّما يصحُّ لو كان الاعتقام بهذا المعنى متعدّياً، أو كان مهبّها مرفوعاً، وفي النسخ منصوبٌ، وقيل: وروي (أعقم) فيصحُّ».

٤. ومن بابٍ آخر؛ فهو هنا قد رجع إلى رواية نُسخة ترى (أعقم) هي الأصل، و(اعتقم) هي الرواية.

إلا أنه اضطرب حين ذكر (اعتقم) في مكانٍ آخر للاستشهاد، قال: «وقد مرَّ في كلامه عليه السلام في الفصل الثامن من فصول الخطبة الأولى ذكر هذه الرِّيح، وهو قوله عليه السلام: ثمَّ أنشأ سبحانه ريجاً اعتقم مهبَّها، وأدام مرَّها».

وأظنه خطأ مطبعي؛ لأنَّ استدلال الخوئي، ودفاعه عن روايته (أعقم) لا يمكن التيقن عنها.

والجدير ذكره أنَّ جميع النسخ (المشهور، وابن السكون، وابن أردشير الطبري، ونسخة الدكتور الفرطوسي) برمتها ضبطت الفعل (اعتقم) على التعدي، وهو أمر يعدُّ فواتاً عليهم. والله أعلم.

١٨. مرَّها، ومدَّها^(١).

في قول أمير المؤمنين: «وَأَدَامَ مُرَّهَا وَأَعْصَفَ مَجْرَاهَا»^(٢).

كما هو الملاحظ في الهامش، اتفقت النسخ جميعاً على نسخة (مرَّها) بالراء، هنا وردت رواية فيها، وهي في الدال (مدَّها) من الדיب، وهو الحركة، وهذه الرواية وردت عن المجلسي في البحار، والخوئي في منهاج البراعة^(٣)، كما سيأتي.

والآن على عادتنا سنبدأ بتبيان معاني اللفظتين، ونبدأ بـ(مرَّها) الرواية، والنسخة

(١) في (أ): ٤٧ (مرَّها)، وفي (سكون): ٧٠: (مرَّها)، وكذا نسخة الحسين بن أردشير: الصحيفة:

٧، وضبط الدكتور الفرطوسي: ١٧٧/١ (مرَّها).

(٢) نهج البلاغة: ٤٠.

(٣) راجع: البحار: ١٨٤/٥٤، منهاج البراعة: ٣٧٥/١.

المشهورة؛ فنقول: الرَّبَاب: السَّحَاب الذي فيه ماء، الواحدة: ربابة، وأربت السَّحَابَة بهذه البلدة: أدامت بها المطر، قال الشاعر:

أرَبَّ بها عارض مَطر^(١)

وأرض مرباب: أرَبَّ بها المطر، ومرَبَّ أيضًا، لا يزال بها مطر، وكذلك مصل، فيها صلال من مطر؛ أي: أمطار متفرقة، شيء بعد شيء، قال الشَّاعر:

بأوَّل ما هاجت لك الشُّوق دمنة

بأجرع مقفار مرَبَّ محلَّل^(٢)

وربيت قرابة فلان ربًّا؛ أي: زدت فيها لثلاً يعفو أثرها.

وربيت الصَّبِي، والمهر، يخفّف ويثقل، والرَّيْبَة: الحاضنة، ورببته، ورببته: حضنته.

والسَّقاء يربّب؛ أي: يجعل فيه الرَبَّ، والشئ يربب بخلٍّ، أو عسلٍ.

والجرّة تربب فتضرى تريبًّا^(٣).

إلّا أنّ ابن فارس جعل له أصولاً عدّة؛ فذكر أنّه يدلُّ على أصول:

فالأوّل: إصلاح الشَّيء، والقيام عليه؛ فالرَبُّ المالك، والخالق، والصَّاحب،

والرَبُّ المصلح للشَّيء، يُقال ربُّ فلان ضيعته إذا قام على إصلاحها، وهذا سقاء

مربوب بالرَبِّ، والله جلّ ثناؤه الرَبُّ؛ لأنّه مُصلح أحوال خلقه.

والأصل الآخر: لزوم الشَّيء والإقامة عليه، وهو مناسبٌ للأصل الأوّل.

(١) غير منسوب في كلّ كتب اللغة، ومن اللفظ نخمّن أنّه إسلامي وما بعده؛ لوجود لفظ قرآني (عارض مطرنا).

(٢) البيت لذّي الرمة، ديوانه ٣ / ١٤٥٣ وانظره برواية (بأجرع مربع).

(٣) انظر: العين: ٨ / ٢٥٦ وما بعدها، وانظر: الصّحاح: ١ / ١٣٠-١٣٢.

يُقال أربت السحابة بهذه البلدة إذا دامت، وأرض مربّ، لا يزال بها مطرٌ، ولذلك سمي السحاب ربابًا.

والأصل الثالث: ضمّ الشيء للشيء، وهو أيضًا مناسب لما قبله، ومتى أنعم النّظر كان الباب كله قياسًا واحدًا.

ومأ يشدُّ عن هذه الأصول الربرب، وهو القطيع من بقر الوحش. وقد يجوز أن يُضمَّ إلى الباب الثالث؛ فيقال: إنّها سمي ربربًا لتجمّعه، ومن الباب الثالث الربب، وهو الماء الكثير سمي بذلك لاجتماعه. قال الشاعر:

والبرّة السّمراء والماء الرّبّ^(١).

وبعد ما تقدّم، تكون الفحوى:

١. يدلُّ الأصل الواحد في هذه المادّة على سوق شيء إلى جهة الكمال، وإصلاحه، ورفع النّقص بالطرائق الممكنة، والسّهلة، واليسيرة.

٢. المرفوع من هذه الأصول هي الذاتيات، أو العوارض أو الاعتقادات والمعارف أو الصّفات، والأخلاقيات، أو الأعمال، والآداب، أو العلوم المتداولة في إنسانٍ أو حيوانٍ أو نبات؛ ففي كلّ شيء بحسبه، وبحسب ما يقتضى ترفيع منزلته، وتكميل شأنه.

٣. تدلُّ على عموم الحقيقة التي يُعبّر عنها بـ(الإصلاح)، وفي مورد آخر بـ(الإنعام)، وفي آخر بـ(المدبّر)، وفي موضوع بـ(السّائس)، وفي مورد بـ(الإتمام)، وفي آخر بما يناسب الأصل ويرجع إليه؛ فهذه المعاني كلّها من مصاديق الحقيقة^(٢).

(١) لم تنسبه جميع كتب اللغة، وهو من الشّواهد المعجميّة.

(٢) لاحظ: التحقيق في كلمات القرآن: ١٨-١٩.

٤. المرب، وهو التّجمّع سواء للمادّة أم لغيرها.

٥. الاستمرار، وعدم الزّوال، ومنه الأرض المرباب، التي لا يزال بها المطر.

٦. لزوم الشيء، وهو أن يتّسم بسمّة تكون لازمة نسبياً، ومنه (المرب)، وكذلك نقول في المحكيّة (مربرب)، وهو السّمين، والمكتنز من البشر، والحيوان.

٧. لا يمكن وضع صفة لـ(رب) فتتكون المعاني فيها باعتبار ما تُضاف إليه، وباعتبار السّياق الواردة فيه.

ويمكن أن يكون معنى (وأدام مربّها)، جعل ما تلازمه، وهو المطر مستمراً دائماً.

أو قد يعني به استمرار جريان الهواء في الأرض على نحو الكمال، والتّسميم، أو التّدير، والتّسيس.

وقد ذكر الراونديّ: أنّ مربّها: مجتمّعها، والصّحيح أنّه مصدر ربّ صنعته؛ أي: أصلحها، وأربّ على الشّيء؛ أي: لزمه^(١).

وفي البحار: معنى إدامة مربّها: جعلها ملازمة لتحريك الماء، وإدامة هبوبها^(٢).

ثمّ قال: «.. وفي بعض النسخ (مدبّها) بالدّال؛ أي: جريها»^(٣).

وفي منهاج البراعة: أدام مربّها؛ أي: ملازمته لتحريك الماء^(٤).

وستأتي (مدبّها)، بالدّال المهملة تالياً.

(١) منهاج البراعة، الراونديّ: ٦١ / ١.

(٢) البحار: ١٨٤ / ٥٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) منهاج البراعة: ٣٧٥ / ١.

و(مدبّها): فقد ذكر ابن فارس: الدّال والباء أصل واحد صحيح منقاس، وهو حركة على الأرض أخف من المشي، تقول دبّ ديبباً، وكل ما مشى على الأرض فهو دابّة.

ويقال: ناقة دبوب إذا كانت لا تمشي من كثرة اللحم إلا ديبباً، ويقال ما بالدّار دبيّ، ودبيّ؛ أي: أحد يدبّ، ويُقال طعنة دبوب إذا كانت تدبّ بالدم.

ويقال: ركب فلان دبة فلان، وأخذ بدبته إذا فعل مثل فعله كأنه مشى مثل مشيه^(١).

وزبدة المخض:

الدّب، والدّيب، حركة على الأرض، أو غيرها، وتكون أقلّ وطناً من المشي. وأمّا المدبّ فهو موضع الدّيب، أو طريقه.

فيكون المعنى بحسب هذه الرواية: أدام موضع حركتها، أو طريقه.

وفي منهاج الخوئي: عن بعض النسخ (مدبّها) بالدّال؛ أي: حركتها^(٢)؛ أي: أدام حركتها.

وفي اختيار مصباح السالكين ذكر المدبّ «فاختار المسلمون بعده بأرائهم رجلاً منهم فقارب، وسدّد حسب استطاعته على ضعفٍ وجدّ كانا فيه؛ ثمّ وليهم بعده وإل فأقام واستقام حتّى ضرب الدّين بجرانه على عسف، وعجز، كانا فيه؛ ثمّ استخلفوا ثالثاً لم يكن يملك أمر نفسه شيئاً، غلب عليه أهله، فقادوه إلى أهوائهم كما يقود الوليدة البعير المحطوم، ولم يزل الأمر بينه وبين الناس يبعد تارةً، ويقرب أخرى، حتّى نزلوا عليه؛

(١) انظر: مقاييس اللغة: ٢/ ٢٦٣.

(٢) منهاج البراعة: ١/ ٣٧٥.

فقتلوه؛ ثم جاؤوا في مدبِّ الدِّبا يريدون بيعتي»^(١).

فاللغة ورد ذكرها بهذا المعنى، والله العالم.

١٩. منشأها، منشأها^(٢).

في قول أمير المؤمنين: «وَأَبْعَدَ مَنْشَأَهَا»^(٣).

بتحقيق الهمز، والتخفيف في قوله **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**: «وأبعد منشأها»، «وأبعد منشأها»، وهو خلاف لفظي لا نحقق في معناه، فالمسألة مسألة استعمال، وسلوك لهجي لا غير.

قال في البحار: «و(المنشأ) في بعض النسخ بالهمزة على الأصل، وفي بعضها بالألف للازدواج»، يعني لهجة، وهو ما يسمّى بالازدواج اللغوي = اللهجي.

٢٠. فَأَمْرَهَا، فَأَمْرٌ^(٤).

في قول أمير المؤمنين: «فَأَمْرَهَا بِتَصْفِيْقِ الْمَاءِ الزَّخَارِ»^(٥).

لا توجد رواية، ونسخة في الكتب الشارحة لخطب نهج البلاغة، ذكرت الرواية

(١) اختيار مصباح السالكين: ٦٨٣، وهذا الكلام غير موجود بتمامه في شرح ابن أبي الحديد:

٢٠/٢١٨، ولا حظ: تصحيح القراءة للشيخ خالد البغدادي: ١٠٠ يتحدث عن عدم ذكر هذه

الخطبة في نهج البلاغة وعزوف ابن أبي الحديد عنها.

(٢) في (أ): ٤٧ (منشأها)، وفي الهامش ٦ كتب «في ن: منشأها، بتسهيل الهمز»، وفي (سكون):

٧١: (منشأها)، وفي الهامش: ١: (منشأها) بالتخفيف، وفي نسخة ابن أردشير الطبري: ٧ بالهمز

المحقق، وكذلك ينظر: نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ١/١٧٧.

(٣) نهج البلاغة: ٤٠.

(٤) في (أ): ٤٧ (فأمرها)، وفي الهامش: ٧ «في م: فأمر، بدل فأمرها»، وفي (سكون): ٧١ (فأمرها)،

وفي ضبط الفرطوسي: ١/١٧٧ (فأمرها) بتشديد الراء، ويبدو أنه أراد كتابة (فأمرها) فحصل

الغلط المطبعي، وفي نسخة ابن أردشير الطبري: ٧: (فأمرها).

(٥) نهج البلاغة: ٤٠.

الثاني (فأمر) من دون حقوق الضمير.

والأرجح هو (فأمرها)؛ لأنّ السياق هو سياق تكرار الضمائر، «ثمّ أنشأ سبحانه رجيا اعتقم مهبها، وأدام مرّها، وأعصف مجراها، وأبعد منشأها؛ فأمرها بتصفيق الماء الزّخار».

وبانتقاء أحد الشروح تبين لك الوجهة؛ فيكون المعنى: أمر الملائكة الموكّلين بالريح؛ لتضرب الماء الكثير الموج بعضه ببعض^(١)؛ ويكون قوله (فأمرها) هو الأصوب.

٢١. تردّد، تردّه^(٢).

في قوله **عَلَيْهَا**: «تردّ أوله»^(٣).

وهو وجود الضمير (الماء) من عدمه، وهو رواية ضعيفة؛ لأنّ الخطبة في سياق ذكر الضمائر «فأمرها، فمحضته، وعصفت به، تردّ أوله»، ولا يستقيم الكلام أن يكون (تردّه أوله)؛ فما الحجّة في ورود ضميرين يعودان على مسمّى واحد؟!!

٢٢. منهق، ومنهق^(٤).

في قوله **عَلَيْهَا**: «فرّعه في هواءٍ مُنْفَتِقٍ، وجوّ مُنْفَهَقٍ»^(٥).

يبدو أنّ هناك قلباً مكانياً بين الكلمتين؛ ف(منهق) له وجود في المعجم العربي:

(١) انظر: منهاج البراعة، الراوندي: ٦٢ / ١.

(٢) في (أ): ٤٧ (تردّد)، وفي الهامش ٨ «في نسخة م: تردّه» بالهاء، وفي سكون: ٧١ (تردّد)، وفي أردشير: ٧ (تردّد)، وفي ضبط الفطوسي: ١٧٧ / ١ (تردّد).

(٣) نهج البلاغة: ٤٠.

(٤) في (أ): ٤٨: (منهق)، وفي الهامش: ١ «في نسخة م: منهق»، وفي (سكون): ٧١ (منهق)، وفي أردشير: ٧: (منهق)، وفي ضبط أردشير: ٧: (منهق)، وفي ضبط الفطوسي: ١٧٧ / ١ (منهق).

(٥) نهج البلاغة: ٤١.

جاء في الصّحاح: قال الفراء: فلان يتفهق في كلامه، وذلك إذا توسّع فيه، وتنطع، قال: وأصله الفهق، وهو الامتلاء، كأنه ملاً به فمه، والمنهق: الواسع^(١).

وأما (منهفق)؛ فقد جاء في التّاج: «هفق: الهفتق كجعفر، أهمله الجوهري، وهو الأسبوع فارسيٌّ معرّب هفتة»^(٢).

قال ابن فارس: «ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة؛ فقولهم: جَدَبٌ وَجَبَدٌ^(٣)، وَبَكَلٌ، ولبك، وهو كثيرٌ قد صنّعه علماء اللغة»^(٤).

ويقع القلب المكاني في كلام العرب؛ للتيسير، وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي^(٥)، وقيل: إنَّ الغالب فيه أنه يحدث اعتباطاً؛ من دون أدنى قاعدة محدّدة يسير عليها، سوى الرّغبة في تخفيف اللفظ؛ فالنّاطق بفطرته يميل إلى السّهولة في الكلام؛ فيقدّم بعض الأصوات، ويؤخر أخرى^(٦)، ولذلك فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه.

ولقد فسّر الدكتور إبراهيم أنيس مسألة القلب المكاني بنسبة شيوع السلاسل الصوتية^(٧)؛ وعليه تكون عملية قلب مكاني بين (منهفق، ومنهفق) بين الفاء والهاء قلباً؛ فكلُّ منهما له صفة، ومخرج متقارب مع صاحبه، يضيق المقام بذكرها؛ فليرجع إلى المدوّنات الصوتية لمزيد فائدة.

(١) انظر: الصّحاح: ٤/١٥٤٥.

(٢) تاج العروس: ١٣/٤٩٨.

(٣) وإن كان هذا ليس من القلب، فكلُّ منهما جذرٌ بنفسه.

(٤) الصّاحبي في فقه اللغة: ٢٠٢.

(٥) انظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٣٦، وينظر: اللهجات العربيّة في التراث: ٦٤٧/٢.

(٦) انظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٤٠٦.

(٧) انظر: القلب المكاني في العربيّة: ٣٧، نقلاً عن بحث للدكتور إبراهيم أنيس.

٢٣. سائر، وسائر^(١).

في قوله **سَائِرًا**: «وَسَقْفٍ سَائِرٍ، وَرَقِيمٍ مَائِرٍ»^(٢).

هذه الرواية (سائر) لم يذكرها أي من الشارحين، وتفرّد بذكرها ابن السكون الحلي، وابن أردشير الطبري، وكتب الناسخان نقطتين تحت النبرة (ساير)، وفوقها (سائر)، هم هكذا قرؤوها، وههنا أمور عدّة:

١. تحتل أن تكون تصحيفاً.
 ٢. تحتل الرواية (نسخة)، وهي كذلك ما دام راويها ثبتاً.
 ٣. إنَّ وجود ثلاثة أرباع الكلمة الأخرى يوقع في الوهم، (السّين، والألف، والراء)، ولذلك نجد ابن أردشير كتبها باللفظين.
 ٤. إنَّ الذي أوهم التّسّاخ، إنَّ صحَّ التّعبير، هو وجود كلمة (سقف) في كلام أمير المؤمنين، والتي هي بالعادة ملازمة للإضافة مع كلمة ستر، ظلّ^(٣)، ومنه سقفٌ يظلّني، ويسترنِي.
- والآن نفصل القول بكلّ منهما، ونبدأ بالمشهور:

سائر: من سَيْرَ، سار يسير سيرًا، ومسيرًا، وسيرت الثوب، والسهم: جعلت فيها خطوطًا، و السّيراء: برود يخالطها حرير، و السّير: الشراك، والجمع: سيور.

(١) في (أ): ٤٨ (سائر) وحسب، وفي (سكون): ٧١ (سائر)، وفي الهامش: ٦ (سائر وسائر معًا)، وفي نسخة ابن أردشير: ٧ (ساير = سائر)، و (سائر)، وفي ضبط الدكتور الفرطوسي: ١٧٨/١ (سائر).

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) لاحظ: أساس البلاغة: ٤٤٨.

ومادة (السرى)، وإن كانت تختلف من حيث الجذر عن السير: فهي معناها سير الليل، وكلُّ شيءٍ طرق ليلاً؛ فهو سارٍ، سرى يسري سُرَى، وسرياً؛ إلا أنه يُلاحظ فيه مفهوم السير، والسرّ.

والسّارية من السّحاب: التي تحيي بين الغادية، والرّائحة ليلاً، والعرب تؤنّث السّرى، بعد كلِّ هذا هي أصلٌ يدلُّ على مضيٍّ، وجريان، يقال: سار يسيرُ سيراً، وذلك يكون ليلاً ونهاراً، والسيرة الطّريقة في السّيء، والسنة؛ لأنّها تسير، وتجري، يقال: سارت، وسرتها أنا..

قال الشّاعرُ:

فلا تجزَعَنَّ من سنّة أنت سرتها

فأول راضٍ سنّة من يسيرها^(١)

والسير: الجلد معروف، وهو من هذا سمّي بذلك؛ لامتداده كأنه يجري، وسيرت الجلّ عن الدابة إذا ألقيته عنه، والمسير من الثياب الذي فيه خطوط كأنه سيور^(٢).

ومما مضى تبين المعاني مع لحاظ (السير، والسرى):

١. الحركة، والذهاب، سواء أكان ظاهرياً، مادياً، أم غيرها.
٢. إن السرى هو سير في السرّ مادياً أو معنوياً، ومقولة الإمام عليه السلام تثبت السرى في الليل «وعند الصباح يحمد القوم السرى».
٣. الطّريقة، ومنه أخذت السيرة.
٤. الامتداد والإلقاء، من مدّ الجلد، وغيره.

(١) البيت لخالد بن زهير الهذلي ابن اخت أبي ذؤيب. انظر: الأغاني: ٤٧٨/٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ١٢٠-١٢١.

وأما (ساتر) فجمع السّتر ستور، وأستار في أدنى العدد، وسترته أستره ستراً، وامرأة ستيرة: ذات ستارة، والسّتر: ما استترت به من شيء كائناً ما كان، وهو السّتار، والسّتارة.

والسّتر: ما استتر الوجه به، ويُقال: ما لفلانٍ ستر، ولا حجّر؛ فالسّتر الحياءُ، والحجّر العقل^(١).

وهذه المادّة تدلّ على الغطاء؛ فأما الإستار، وقولهم إستار الكعبة؛ فالأغلب أنّه من السّتر؛ وكأنّه أراد به ما تُستر به الكعبة من لباس^(٢).

هو كون الشيء تحت ساتر، ومطلق المستوريّة بأيّ نحو، ووسيلة كانت بغطاء، أو غيم، أو سماء؛ فيعني مطلق ما كانت الوسيلة للتغطية، والسّتر، والاجتنان، والاحتجاب.

ومأً مضى، يكون توجيه الأولى بحسب قول ابن ميثم البحراني: من أنّه قد دلّ البرهان على أنّ الأفلاك هي المتحرّكة بما فيها من الكواكب، وأنّ تلك الحركة دوريّة، وكان كلامه عليه السلام مطابقاً لذلك؛ إذ قال عليه السلام: «**فِي فَلَكٍ دَائِرٍ وَسَقْفٍ سَائِرٍ وَرَقِيمٍ مَائِرٍ**»^(٣).

وأما (ساتر) فقد مضى الحديث عنها، وهي إنّ الله زيّن السّماء بزينة الكواكب، وأجرى، وحرّك السّراج، والقمر في مظروف السّقف، والرّقيم، والله العالم.

(١) انظر: العين: ٢٣٦/٧.

(٢) انظر: مقاييس اللغة: ١٣٢/٣.

(٣) انظر: شرح ابن ميثم: ١٥٠/١.

٢٤. وَمِنْهُمْ، فَمِنْهُمْ^(١).

في قول أمير المؤمنين: «وَمِنْهُمْ أَمْنَاءٌ عَلَى وَحْيِهِ وَالسَّنَّةُ إِلَى رُسُلِهِ»^(٢).

وقد تفرّد بهذا الضبط (فمنهم) نسخة المكتبة السليمانية في إسطنبول، من مخطوطات رئيس الكتاب، والمحفوظة بالرقم (٩٤٣)، وهي نسخة على ضبط ابن السكون، لا المشهور، وهذه النسخة فيها مشاكل أغنانا عن ذكرها الشيخ قيس العطار في دراسته النسخة، وبيان العيوب، والمشاكل^(٣).

وفيها ميزات ذكرها العطار قبلاً، وهي تفرّد بها بضبط بعض النصوص ضبطاً وجيهاً، ومهماً، فمن ميزات ضبط قول الإمام: «وَقَدْ قَلْبْتُ هَذَا الْأَمْرَ بَطْنَهُ وَظَهَرَهُ حَتَّى مَنَعَنِي النَّوْمُ»؛ مع العلم أنّ لفظ (النّوم) ضبط في جميع النسخ بالنصب، وضبط هذه النسخة (بالرفع = النّوم) وجيه، وبهذا الوجه شرح الكلام قطب الدين الكيدري في حدائق الحقائق (فارقني النوم بسببه)^(٤).

ومهما يكن من أمر، فورود رواية بضبط وجيه من وكدنا، والآن نستبين معاني (الواو)، و(الفاء)، ونبدأ بالأصل:

الواو: وانتهى مجموع ما ذكر منها إلى أحد عشر^(٥)، ومنها العاطفة، وبمعنى (أو)^(٦)،

(١) في (أ): ٤٨ (ومنها)، وفي (سكون): ٧٢ (ومنها)، وفي الهامش: ١ (فمنهم)، وفي ضبط الدكتور الفرطوسي: ١٧٨ / ١ (ومنها)، وفي نسخة ابن أردشير: ٧ (ومنها)، وحسب.

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) نهج البلاغة، ضبط ابن السكون: ٣٨-٤٣.

(٤) انظر: حدائق الحقائق: ١ / ٣١٤-٣١٥، وانظر: نهج البلاغة، ضبط ابن السكون: ٣٠-٣١.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٤ / ٣٥١.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٦٩.

أو بمعنى الباء، أو بمعنى لام التعليل^(١)، أو الاستئناف، وواو الحال^(٢)، وواو القسم، وواو ربّ^(٣)، وواو الثمانية^(٤)، وغيرها.

وهنا تُحتمل أمور:

١. عاطفة، فهو (سلام الله عليه) في طور تعداد الملائكة، وأصنافهم، فهو يعطف كلّ ملكٍ من الملائكة على رديفه بالجنس، ومختلفه في الوصف، وهو الأصل في الواو.

٢. بمعنى (أو)؛ لأنه (سلام الله عليه) ذكر تقسيم الملائكة؛ أي: أو منهم أمناء.. أو منهم الحفظة.

وهو وجهٌ مقبولٌ؛ لا سيّما أنّ هذا المعنى ورد في اللغة، كتقسيم الكلمة على اسم، وفعل، وحرف.

والحال هذا نفسه مع تقسيم الملائكة، وتصنيفهم على ما هم عليه من الوظائف.

٣. واو الحال، وهي المقدّرة ب(إذ)؛ فيكون التقدير: إذ منهم أمناء على وحيه، والسنة إلى رسله..

وهو وجهٌ وجيهٌ أيضًا، بأن تكون وظائفهم، والحال هذه.

٤. وأمّا أن تكون (الواو) للشانئية، فهو ليس وجيهًا إن قلنا به؛ لأنّ موضع الشانئية

يكون مع عبارة «ومنهم الثابتة في الأرضين السفلى أقدامهم»، وليس مع قولنا «ومنهم أمناء على وحيه» موضع الإشكال.

(١) انظر: مغني اللبيب: ٤ / ٣٧٣.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٧٤، ٣٧٨، ولاحظ: الجنى الداني: ١٦٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٤ / ٣٨٥-٣٨٦.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٩٠.

وما ورد من أنواع الواو الأخرى؛ فليس بوجهٍ تأويلها بهذا النصِّ؛ فليس ههنا موطن مصداقها.

وأما الفاء: فهي حرف يأتي لمعانٍ، وهي: العاطفة، وتفيد الترتيب بنوعيه: المعنويِّ، الذكريِّ^(١).

وتفيد كذلك التّعقيب^(٢)، والتي بمعنى (ثمَّ)^(٣)، أو السببية^(٤)، أو الزائدة^(٥)، أو للاستئناف^(٦)، أو التي تُسمّى فصيحة^(٧)، وهي التي تفصح عن شرطٍ مقدّر، أو محذوف، أو التي تفيد التّفريع.

إذن هل واحدة من هذه الفاءات تكون وافية المعنى بقول الإمام على فرض النسخة «فمنهم أمناء على وحيه..».

وأظنّها التي بمعنى (ثمَّ) التي تفيد التّراخي؛ فهو سلام الله عليه بعد أن ذكر «مِنْهُمْ سُجُودٌ لَا يَرْكَعُونَ، وَرُكُوعٌ لَا يَنْتَضِبُونَ، وَصَافُونَ لَا يَتَرَائِلُونَ، وَمُسَبِّحُونَ لَا يَسْأَمُونَ، لَا يَنْعَشَاهُمْ نَوْمُ الْعُيُونِ، وَلَا سَهُوُ الْعُقُولِ، وَلَا فِتْرَةُ الْأَبْدَانِ وَلَا غَفْلَةُ النَّسْيَانِ».

ذكر وظيفتهم العمليّة (الخارجيّة)، أعني ذكر ما يخصّهم من سجودٍ، وركوعٍ، وأعمالٍ، بعد ذلك ذكر وظائفهم إلى الخلق، وهم رُسل الله، وأمناؤه على وحيه.

(١) انظر: مغني اللبيب: ٢/٤٧٦-٤٧٧، والجنى الداني: ٦٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢/٤٧٩.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢/٤٨١.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ٢/٤٨٥.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ٢/٤٩٩.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٢/٥١٠.

(٧) انظر: البرهان للزركشي: ٣/١٨٢.

ومع ما أن قوله «ومنهم أمناء على وحيه وألسنة إلى رسله مختلفون بقضائه وأمره» يشبه أن يكون هذا القسم داخلاً في الأقسام السابقة من الملائكة، وإنما ذكره ثانياً باعتبار وصف الأمانة على الوحي والرّسالة، والاختلاف بالأمر إلى الأنبياء عليهم السلام، وغيرهم، وهذا كلام ابن ميثم البحراني في شرحه^(١).

لكن هذا المعنى يستقيم لو كانت الملائكة أنفسهم؛ أعني هذه المدّة، والتراخي، ووجود كلمة (منهم)، وتكراره يرفض هذا المعنى. وباقي الفاءات لا تعطي الدلالة المرجوة، واكبر الاعتقاد أن هذا تحريف للفظه؛ لأن:

١. الإمام في طور تعداد الملائكة، ووظائفهم، وكرّر (ومنهم)، وحرف العطف (و)، فمن غير الممكن أن تقحم الفاء بين الواوات، لا سيما والمعطوفات من جنسٍ واحد؛ فوجود الواوات يجعل من المنظومة النصية للإمام بمستوى هندسيّ واحد.

٢. لم توف أي من هذه الفاءات بالمعنى اللازم، لهذه العبارات، ولم يستقم المعنى.

٣. قرب البناء الخطّي بين (الفاء)، و(الواو) (ف/ و)، ما جعل هذه اللفظة لهذه النسخة تُكتب بالفاء.

وهنا أجزم بأن النسخة فيها خطأً واضحاً.

(١) لاحظ: شرح ابن ميثم: ١/١٦٢.

٢٥. إلى رسله، على رسله^(١).

في قول أمير المؤمنين: «وَأَلْسِنَةُ إِلَى رُسُلِهِ»^(٢).

في معاني (إلى)، و(على) راجع الفقرة ١٦ من الكتاب «قرنها إلى حدّه»، و«قرنها على حدّه»؛ فلا نعيّد ما ذكرناه هناك، ولكن سأذكر هنا توجيه الروايتين.

فلو قلنا: وألسنة إلى رسله؛ لكان المعنى، والله العالم، إنهم ينتهون بما أمرهم الله سبحانه إلى الخلق بأن يؤدّوا الرّسالات التي أرسلها الله، وكلّفهم بها.

أمّا على فرض: وألسنة على رسله؛ لكان هنا فرض الاستعلاء باعتبار المرتبة الوجوديّة، لا المقاميّة، والهبوط على الرّسل لتأدية الرّسالات، والله العالم.

ومهما يكن؛ فالرواية الأولى هي الأقوى، ولم يذكر الشّراخ غيرها.

وقوله: وألسنة إلى رسله كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ فاطر: ١^(٣).

وأما كونهم «ألسنة إلى رسله»^(٤)، فهي استعارة حسنة؛ إذ يقال: فلان لسان قومه؛ أي: المصحح عن أحوالهم، والمخاطب عنهم، فيطلق عليه اسم اللسان؛ لكونه مفضّحاً عمّا في النّفس، ولما كانت الملائكة وسائط بين الحقّ سبحانه، وبين رسله في تأدية خطابه الكريم إليهم لا جرم حسن استعارة هذا اللفظ لهم لمكان المشابهة، والله العالم.

(١) في (أ): ٤٨ (إلى رسله، وفي الهامش: ٢ «في م: على، بدل إلى»، وفي سكون: ٧٢ (إلى رسله)، وفي نسخة ابن أردشير: ٧ (إلى رسله)، وفي ضبط الدكتور الفرطوسي: ١٧٨/١ (إلى رسله).

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) شرح ابن ميثم البحراني: ١/١٥٤.

(٤) شرح ابن ميثم: ١/١٦٢-١٦٣.

٢٦. بَقَضَائِهِ، وَلَقَضَائِهِ^(١).

في قول أمير المؤمنين: «وَمُخْتَلِفُونَ بِقَضَائِهِ»^(٢).

كتب في الهامش رقم (١) من الجزء الأوّل من شرح ابن أبي الحديد: في نسخة النهج (لقضائه).

وقد ذكر الخوئيّ الرواية الثانية «مختلفون لقضائه» باللام، قال «(ومختلفون لقضائه وأمره) من الاختلاف بمعنى التردد، وفي وصف الأئمة في بعض الخطب الآتية، وفي الزيارة الجامعة: ومختلف الملائكة؛ أي: محلّ ترددهم»^(٣)، والاختلاف المجيء، والذّهاب أيضًا^(٤).

وفي عرض الخطبة أوّل شرحها «ومختلفون بقضائه وأمره»^(٥)، وفي موضع آخر ذكرها هكذا أيضًا، ولثلاثة مواضع^(٦)، ذكرها من باب التذكير أنّه تناوّلها في الخطبة الأولى.

فأمّا الباء، فقد قال سيبويه «وباء الجرّ إنّها هي للإلحاق والاختلاط»^(٧)، ومعناها التلبّس أيضًا، ولم يذكر سيبويه غيرها، وهذا المعنى أصلٌ فيها.

فيكون المعنى: مختلفون = متردّدون، متلبّسين، وملتصقين بقضائه، ومقتضياته.

(١) في (أ): ٤٨ (بقضائه)، وفي (سكون): ٧٢ (بقضائه)، وفي الهامش: ٣ من الصحيفة نفسها، كتب (في ست: لقضائه)، وفي نسخة ابن أردشير: ٧ (بقضائه)، وفي ضبط الفرطوسي: ١٧٨/١ (بقضائه).

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) منهاج البراعة: ٢/ ٢١.

(٤) منهاج البراعة (الراوندي): ٦٨/ ١.

(٥) منهاج البراعة، الخوئي: ٢/ ٢.

(٦) منهاج البراعة: ٢/ ٣١٠، و٦/ ٣٨٥.

(٧) كتاب سيبويه: ٤/ ٢١٧.

أمّا اللام فأصل معانيها الملك^(١)، وفيها معانٍ لك مراجعة الجنى الداني^(٢) لاستيضاحها.

فيكون فحوى الكلام «مختلفون لقضائها»: متردّدون، مملوكون = مأمورون؛ لتنفيذ مقتضياته، وأوامره التي أمروا بتنفيذها.

وفي البحار: «ومختلفون بقضائه»؛ أي: مقتضياته كما يأتون به في ليلة القدر، وغيرها^(٣).

والله العالم.

٢٧. جنانه، جنّاته^(٤).

في قول أمير المؤمنين «والسدنة لأبواب جنانه»^(٥).

والجنّة: البستان، ومنه الجنّات، والعرب تسمي النّخيل جنّة، وقال زهير:

كأنّ عيني في غربي مقتلة

من النّواضح تسقى جنّة سحقا^(٦)

والجنان بالفتح: القلب^(٧)، والجنّة: الحديقة ذات الشّجر، والنّخل، وجمعها جنان^(٨).

(١) انظر: الجنى الداني: ٩٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٩٥-١٠٨.

(٣) البحار: ١٩٠/٥٤.

(٤) في (أ): ٤٨ (جنانه)، وفي (سكون): ٧٢ (جنانه)، وكتب في الهامش: ٥ «جنانه، وجنّاته معاً»، وفي أردشير: ٧ (جنانه)، وفي ضبط الدكتور الفرطوسي: ١/١٧٨ (جنانه).

(٥) نهج البلاغة: ٤١.

(٦) انظر: ديوانه: ١٤٠ (طبعة بيروت).

(٧) انظر: الصّحاح: ٥/٢٠٩٤.

(٨) انظر: لسان العرب: ١٣/١٠٠.

وجنّات: جمع جنّة، وهي كلُّ بستانٍ ذي شجرٍ يستر بأشجاره الأرض من الجنّ، وهو السّتر^(١)، وقال الفراء الجنّة ما فيه النّخيل، والفردوس ما فيه الكرم، وقد تسمّى الأشجار السّاترة جنّة، وعليه حمل قول زهير المتقدّم^(٢).

وعليه يكون توجيهنا لهذا الاختلاف على وجهتين:

الأولى: الجنّة، وجمعها، جنّات، وحنان (النّخيل، والزّرع).

فالسدنة لأبواب جنّانه؛ أي: المتولّون لأبواب الجنان بفتحها، وإغلاقها، وإدخال من أذن لهم بالدخول.

ولا فرق هنا بالمعنى العام بين (جنّات)، و(حنان) سوى الفرق بين جمع القلّة، والكثرة، إلاّ اللهم يرد من (الحنان) الكثرة المعنويّة بأن تكون أعلى درجة.

وأما الحنان فعلى ما أشير إليه في القرآن ثمان: جنّة النّعيم، وحنّة الفردوس، وحنّة الخلد، وحنّة المأوى، وحنّة عدن، ودار السّلام، ودار القرار، وحنّة عرضها السّماوات، والأرض، وفي بعض كتب الأخبار تسمية الأخيرة بالوسيلة.

وأما أبوابها فثمانية أيضا، على ما في بعض كتب الأخبار: الباب الأوّل اسمه: التّوبة، والثاني: الزّكاة، والثالث: الصّلاة، والرّابع: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والخامس: الحجّ، والسادس: الورع، والسابع: الجهاد، والثامن: الصّبر^(٣).

وقيل: إنّ أحد أبواب الجنّة يُقال له الريّان، لا يدخله إلاّ الصّائمون.

الثّانية: أن يكون معنى (حنانه) بالفتح لا الكسر؛ أي: القلب، وكأنّ الملائكة هناك موكّلون على قلوب النّاس؛ فيفتحون ما انصمّ منها، وانغلق؛ وهو مصداق، وسبب

(١) تفسير الثعالبي: ١٩٨/١.

(٢) تفسير الألوّسي: ١١/٣٠.

(٣) منهاج البراعة (الخوئي): ٢٦-٢٧.

لقوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ آفِئدةً مِمنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهمْ﴾ إبراهيم: ٣٧، يكون الهويُّ للأفئدة عن طريق سدنتها.

٢٨. (ناكسةٌ، ناكسةٌ)، (متلفعون، متلفعين)، (مضروبةٌ، مضروبةٌ)^(١).

في قول الإمام: «ناكسةٌ دونه أبصارهم متلفعون تحته بأجنحتهم، مضروبةٌ بينهم وبين من دونهم حجب العزة»^(٢).

وفي هاتين الروايتين، بحسب الحركة الإعرابية، يوجد توجيهان:

١. وهو المشهور في الرواية الأولى (ناكسةٌ، متلفعون، مضروبةٌ)، وهي وردت بالرفع.

وتوجيهها بضرين:

الأول: صفة لقوله (الثابتة)، في قول الإمام «ومنهم الثابتة في الأرضين السفلى أقدامهم»؛ يعني: صفتهم أنهم ناكسو الأبصار، متلفعون تحت أجنحتهم.

وهذا هو فحوى توجيه البيهقي: قوله: ناكسةٌ دونه أبصارهم، تقديره أبصارهم ناكسة^(٣).

الثاني: أن قوله: «ناكسةٌ، متلفعون، مضروبةٌ»، كلها أخبارٌ لمبتدأ محذوف تقديره: وهم ناكسةٌ دونه أبصارهم، وهم متلفعون تحته بأجنحتهم..

٢. وهو الرواية الثانية (ناكسةٌ، متلفعين، مضروبةٌ)، وهي وردت بالنصب، وهي

(١) في (أ): ٤٨ (ناكسةٌ.. بالرفع، و (سكون): ٧٢ (ناكسةٌ) بالرفع، وفي الهامش: ٦ (ناكسة، وناكسةٌ)، وفي النسخة: ست (ناكسةٌ) بالنصب، والغريب أن في الهامش ٨، كتب (في ست: متلفعون)، وفي الهامش: ٩ (في ست: مضروبةٌ)، فهذا اضطراب في النسخة (ست)، وفي الفرطوسي: ١ / (ناكسةٌ)، وفي الهامش (٢) «بالرفع والنصب في ج، وفوقها معاً..».

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) معارج نهج البلاغة: ٦١.

بجميعها تُعرب حالاً؛ أي: حال كونهم ناكسي الأبصار، ومتلفعي الأجنحة،
وهكذا..

ومأ مرّ من التوجيهات، يكون الوجه الأول هو الأقوى (الصّفة، والخبر) من
الحال؛ لأنّ وجه الثبوت متلمّس في الخبر أقوى من الحال، من جهة، ومن أخرى
الحال متغيّرة، والإمام كان وصفه للملائكة في طور الثبات، والصفات الثابتة، والمهام
المتيقّنة.

نعم: الحال في نفسه ثابتٌ للوضع الآتي، غير ثابت، أو مشكك في أنّ آخر؛ فقولنا:
جاء زيدٌ ضاحكاً مجيء زيدٍ أنا ثابت للرائي، والذي وصفه، أمّا الثبات الزمانيّ فهو الذي
يعنيه النحويون بأنّ الحال متغيّرة، وغير ثابتة.
وأخيراً أقول: الحال لا يرقى مرقى الخبر؛ فافهم، وتأمل.

٢٩. دونه، ودونها^(١).

في قول أمير المؤمنين: «نَاكِسَةٌ دُونَهُ أَبْصَارُهُمْ»، و«نَاكِسَةٌ دُونَهَا أَبْصَارُهُمْ»^(٢).
وهنا يكون مرجع الضمير في (دونه) إلى (العرش)، في قوله **لِقَوَائِمِ الْعَرْشِ أَكْتَأْفُهُمْ**.
وفي البحار: «ناكسة دونه؛ أي: دون العرش»^(٣).

ويذكر البيهقي أنّ الهاءات في قوله: (دونه، وتحت) عائدتان إلى العرش^(٤).

(١) في (أ): ٤٨ (دونه)، وفي (سكون): ٧٢ (دونه)، وفي الهامش: ٧ «في ست: دونها، بدل دونه»،
وفي أردشير: ٧ (دون)، وكتب في أسفلها «دون بمعنى وراء»، وفي ضبط الدكتور الفرطوسي:
١٧٩/١ (دونه).

(٢) نهج البلاغة: ٤١.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ١٩١/٥٤.

(٤) معارج نهج البلاغة: ٦١.

أمّا إذا كانت الرواية (دونها)؛ فيكون عودُ الضّمير إلى (أكتافهم)؛ أي: ناكسةٌ دون أكتافهم أبصارهم.

وكلتا الرّوايتين وجيهتان؛ فالنكوسُ يكون للملائكة دون العرش، تعظيماً لله تعالى؛ إمّا لكثرة نور العرش كما يدلُّ عليه ما روي عن ميسرة، قال: ثمانية أرجلهم في التّخوم، ورؤوسهم عند العرش لا يستطيعون أن يرفعوا أبصارهم من شعاع النّور.

وإمّا لزيادة الخوف^(١)، كما روي عن أهل بيت العصمة أيضاً قال: «حملة العرش أرجلهم في الأرض السفلى، ورؤوسهم قد خرقت العرش؛ وهم خشوعٌ لا يرفعون طرفهم، وهم أشدّ خوفاً من أهل السّماء السّابعة، وأهل السّماء السّابعة أشدّ خوفاً من السّماء التي تليها، والسّماء التي تليها أشدّ خوفاً من التي تليها»^(٢).

أو دون أكتافهم يكون هذا النكوس، والرواية، أعني (دونه) أقوى؛ فالخشوع قبال العرش، أوجه من أن يكون قبال الكتف.

٢٩. النّظائر، والنّواظر^(٣).

في قول أمير المؤمنين: «وَلَا يُشِيرُونَ إِلَيْهِ بِالنّظَائِرِ»^(٤).

أصلٌ صحيحٌ يرجع فروعه إلى معنى واحدٍ، وهو تأملُ الشيء، ومعانيته؛ ثمّ يستعارُ ويتّسع فيه؛ فيقال: نظرتُ إلى الشيء، أنظرُ إليه إذا عاينته.

(١) انظر: منهاج البراعة (الحوثي): ٣٦ / ٢.

(٢) البحار: ٢٠ / ٥٥.

(٣) في (أ): ٤٩ (بالنظائر)، وفي (سكون): ٧٢ (بالنظائر)، وفي الهامش: ١٢ «... وفي نسخة:

بالنواظر»، وفي أردشير: ٧ (بالنظائر)، وفي تحقيق الدكتور الفرطوسي: ١ / ١٧٩ (بالنظائر).

(٤) نهج البلاغة: ٤٢.

ويقولون: نظرتة؛ أي: انتظرتُهُ، وهو ذلك القياس كأنه ينظر إلى الوقت الذي يأتي

فيه.

ومن باب المجاز، والانتساع قولهم: نظرت الأرض أرت نباتها، وهذا هو القياس، ويقولون نظرت بعين، ومنه نظر الدهر إلى بني فلان فأهلكهم، وهذا نظير هذا من هذا القياس؛ أي: إنّه إذا نظر إليه، وإلى نظيره كانا سواء، وبه نظرة: أي: شحوب كأنه شيءٌ نظر إليه فشحب لونه^(١).

ودورهم تناظر، وهذا الجيش يناظر ألفاً يقاربه، وهو نظيره؛ بمعنى مناظره؛ أي: مقابله ومماثله، وهم نظراؤه، وهي نظيرتها وهنّ نظائر أشباهه، لا تناظر بكلام الله، ولا بكلام رسول الله ﷺ، لا تقابل به، ولا تجعل مثلاً له^(٢).

أمّا المعنى العام لهذه المادّة:

١. هو رؤية في تعمق، وتحقيق في موضوع مادّي، أو معنويّ.
 ٢. إنّ هذه الرؤية تكون ببصر، أو ببصيرة.
 ٣. التناظر، بمعنى التشابه، والتقابل.
 ٤. المناظرة تعني المقايسة.
- وأمّا النظائر في هذا النصّ، فهي جمع نظيرة، وهي المثل، والشبه في الأشكال، والأخلاق، والأفعال، والنظير: المثل في كلّ شيء^(٣).
- وفي البحار: في بعض النسخ (بالتواظر)؛ أي بالأبصار؛ أي: لا يجوزون عليه الرؤية^(٤).

(١) انظر: مقاييس اللغة: ٥ / ٤٤٤.

(٢) انظر: أساس البلاغة: ٩٦٩.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٥٤ / ١٩٢.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ومنهاج البراعة (الحوثي): ٢ / ٤.

وهي هنا جمع (ناظرة)، وهي: العين.

٣٠. «ولا يَسِيرُونَ إِلَيْهِ بِالْمَوَاطِنِ»^(١).

هذه العبارة أَخَلَّتْ بها جميع الكتب، والنُّسخ؛ فلم تَرِدْ في نُسخة المشهور، ولا في جميع نُسخه المتفرّعة عنها^(٢).

ولم تَرِدْ كذلك في نسخة ابن السكون الحلي^(٣)، ولا نسخة الحسين بن أردشير الطبري^(٤)، وكذا ضبط الدكتور الفرطوسي^(٥).

وقد انفرد بهذه الرواية البيهقي رحمته الله في معارج نهج البلاغة، يقول: «رواية: ولا يسيرون إليه بالمواطن»، يعني: هم مأمورون، وكلُّ مُكَلَّفٍ بثباته في موقعه الذي وُضِعَ لَهُ^(٦).

فنحنُ أمام أمرين، وكلاهما محتملٌ:

الأوّل: إنَّ هذه العبارة «ولا يَسِيرُونَ إِلَيْهِ بِالْمَوَاطِنِ» سقطت من النُّسخ

جميعاً.

الثاني: إنَّ هذه العبارة حصل فيها أمران في آنٍ واحدٍ:

١. تصحيف كلمة (يشيرون)، صُحِّفَتْ إلى (يسيرون)، وهو أمر ممكنٌ، وواردٌ.

٢. إنَّ (المواطن) هي رواية في قوله عليه السلام «النَّوَاطِرُ»، ويؤكِّد هذه الفقرة ما قاله

(١) معارج نهج البلاغة: ٦١.

(٢) لاحظ: الصحيفة ٤٨ من النسخة (أ)، تحقيق العطار.

(٣) انظر: الصحيفة: ٧٢ وما بعدها.

(٤) انظر: الصحيفة السابعة من النسخة في أعلاه.

(٥) انظر: نهج البلاغة، تحقيق الدكتور الفرطوسي: ١/ ١٧٩ وما بعدها.

(٦) معارج نهج البلاغة: ٦١.

المجلسي في البحار «وفي بعضها (بالمواطن)؛ أي: الأمكنة»^(١)؛ يعني به «يشيرون إليه بالمواطن».

وأنا أعتقد الزيادة لا التصحيف؛ لسببين:

١. قرب عهد البيهقي من عصر الجامع للنهج؛ فمسألة التصحيف غير ممكنة.

٢. إن وجود هذه العبارة، يزيد في المعنى، ولا يخلُّ به.

وعلى فرض أصليّة العبارة في النصّ (الاحتمال الأوّل)، يكون موضعها، والله العالم، في آخر قوله **لَيْلًا** في (خلق الملائكة)، وبعد قوله «ولا يشيرون إليه بالنظائر»، أو قبلها؛ لأنّها تسير معها في السياق، وتشابه معها في البنية الكلية (يشيرون = يسرون)، والصيغة الجمعيّة (النظائر = المواطن)^(٢).

٣١. سَبَخَهَا، سَبَخَهَا^(٣).

في قول أمير المتّقين: «**مِنْ حَزْنِ الْأَرْضِ وَسَهْلَهَا، وَعَذْبِهَا وَسَبَخَهَا**»^(٤).

في حركة الباء (سَبَخَهَا)، على الإبدال الحركي بين السكون، وحركة الفتح، وفي رواية السكون تفرّدت رواية ابن السكون الحليّ في ضبط على حاشية النسخة، كما ذكر ذلك محقق الكتاب قيس العطار في هامش النصّ^(٥).

وبعضهم يسميه إتباعًا، وآخر إبدالًا حركيًا؛ وكلٌّ حسب وجوده، ووروده في اللغة؛ فعادة الإتباع أن يكون بأثر؛ أمّا الإبدال فالغالب فيه اللهجة.

(١) البحار: ١٩٢/٥٤، وانظر: منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٢.

(٢) وإن كانت الأولى (فعال)، والثاني (مفاعل)؛ أعني: كلاهما صيغة جمع الكثرة.

(٣) في (أ): ٤٩ (سَبَخَهَا)، وفي سكون: ٧٣ (سَبَخَهَا)، وفي الهامش ٢ من الصحيفة نفسها

(وسَبَخَهَا)، و(وسَبَخَهَا) معًا، وفي أردشير: ٧ (سَبَخَهَا)، وفي الفرطوسي: ١/١٧٩ (سَبَخَهَا).

(٤) نهج البلاغة: ٤٢.

(٥) لاحظ الصحيفة ٧٣، والهامش ٢ منها.

والعلاقة بينهما هي العموم والخصوص من وجه، ولا يدخل المعنى بالغالب فيه إلا بعد توجيهه، أو يروم الباحث، أو موجّه النصّ جعله من المدّ الصوتي المقصود. ومهما يكن من أمر؛ فالمعنى واحد، وهو كما يذكر ابن فارس أصل واحد يدل على خفة في الشيء يُقال للذي يسقط من ريش الطائر السبيخ.

ومنه الحديث: إن رسول الله ﷺ سمع عائشة تدعو على سارق سرقها؛ فقال: «لا تسبيخي عنه بدعائك عليه»؛ أي: لا تحففي، ويقال في الدعاء «اللهم سبيخ عنه الحمى»؛ أي: سلها، وخففها، ويقال لما يتطاير من القطن عند الندف السبيخ^(١)، قال الشاعر يصف كلاباً:

فَأرْسَلُوهُنَّ بُذْرِينَ التراب، كما

يُذْرِي سَبَائِحَ قُطْنٍ نَدْفُ أوتار^(٢)

والسبيخة: أرض ذات ملح ونز، وجمعها سباح؛ وقد سبخت سبخاً؛ فهي سبيخة، وأسبخت.

وتقول: انتهينا إلى سبيخة يعني الموضع، والنعت أرض سبيخة، والسبيخة: الأرض المالحه.

والسبيخ: المكان يسبخ فينبئ الملح، وتسوخ فيه الأقدام؛ وقد سبغ سبغاً، وأرض سبيخة: ذات سباح.

وفي الحديث أنه قال لأنس، وذكر البصرة: إن مررت بها، ودخلتها فإياك وسباحها، هو جمع سبيخة، وهي الأرض التي تعلوها الملوحة، ولا تكاد تُنبئ إلا بعض الشجر^(٣).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة: ١٢٦/٣.

(٢) البيت للأخطل، ديوانه: ١٦٦/١.

(٣) انظر: اللسان: ٢٤/٣.

والمقصود بالسَّبِخ هنا العُنصر المالح؛ لأنَّ السَّبِخَة هي الملوحة التي تَعْلُو الأرض تمنعُها من الإنبات.

وفي هذا النِّصَّ يقول الخوئي «أي: من غليظها، وليّنها، وطيبها، ومالحها، وهذه إشارة إلى أنَّ القبضة المأخوذة من غير محلٍّ واحدٍ من وجه الأرض ويوافقه سائرُ الأخبار»^(١).

ويحتمل أن يشيرَ بالسَّبِخ، والعَدْب، والسَّهْل، والحَزَن إلى الأجزاء الأرضية من حيثُ هي ذوات أمزجة متعادلة الكيفيات؛ فالسَّبِخ كناية عن الحارِّ اليابس منها، والعَدْب كناية عن الحارِّ الرطب، والسَّهْل كناية عن البارد الرطب، والحَزَن كناية عن البارد اليابس^(٢).

والله ووليُّه أعلم.

٣٢. خَلَصَتْ، خُلِصَتْ، خَضِلَتْ^(٣)

في قول مولى الموحدين: «تُرْبَةٌ سَنَّهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ»^(٤).

في توجيه (خَلَصَ، خُلِصَ) المعجمي لا نحتاج مزيد عناية؛ فهما من جذر لغويٍّ واحد، إلا أنَّ الفرق في حركة العين، وهي اللامُ هنا.

(١) منهاج البراعة: ٤٢ / ٢.

(٢) لاحظ: شرح ابن ميثم البحراني: ١١٦ / ٤.

(٣) في (أ): ٤٩ (خَلَصَتْ)، وفي (سكون): ٧٣ (خَلَصَتْ)، وفي الهامش: ٣ «في ست: خُلِصَتْ» بالضم، وفي أردشير: ٧: (خَلَصَتْ)، وفي تحقيق الفرطوسي: ١ / ١٧٩ (خَلَصَتْ).

وأما البيهقي في معارج نهج البلاغة: ٦٢ «ويروى حَتَّى خَضِلَتْ»، بالضاد المعجمة، وكذا في البحار: ١١ / ١٢٢، ٧٤ / ٣٠٣، وفي شرح محمد عبده: ١ / ٢٠ «وفي بعض النسخ: حَتَّى خَضِلَتْ بتقديم الضاد المعجمة على اللام؛ أي ابتَلَّت ولعلَّها أظهر». ولاحظ: مستند نهج البلاغة: ٤٢٣ / ١.

(٤) نهج البلاغة: ٤٢.

جاء في المخصّص: وكلُّ ما مُحض، ونَجَا فقد خَلَصَ يَخْلُصُ خُلُوصًا، وخَلَاصًا. وأخْلَصَه له، وباحتَه أيضًا كاشفَه، وعن ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ): هو خُلصاني، وهم خُلصاني، وعن الأصمعيّ: أخْلَصْتَه الودّ، وأخْلَصْتَه له وهم يتخالصون أي: يَخْلِصُ بعضهم بعضًا، ومنه أخْلَصْتُ لله ديني أي: أمحّضتَه له، وكلمة التّوحيد يقال لها كلمة الإخلاص^(١).

وفي المقاييس: أصلٌ واحدٌ مطّرد، وهو تنقية الشّيء، وتهذيبه، يقولون خلصته من كذا، وخلص هو، وخالصة السّمْن ما أُلقي فيه من تمرٍ، أو سويقٍ ليخلص به^(٢). خَلَصَ الشّيءُ بالفتح يَخْلُصُ خُلُوصًا؛ أي: صارَ خالصًا، وخَلَصَ إليه الشّيءُ: وَصَلَ، وَخَلَصْتُهُ من كذا تَخْلِصًا؛ أي: نَجَيْتُهُ؛ فَتَخَلَّصَ، وَخُلَاصَةُ السّمْنِ بالضمّ: ما خَلَصَ مِنْهُ^(٣).

وفي اللسان: يقال: خَلِصَ العِظْمُ يَخْلُصُ خَلْصًا إِذَا بَرَأَ وَفِي خَلَلِهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ^(٤).

ويلاحظ هنا كسر اللام، ولكن بدلالة تختلف، وهي البرء؛ فضلًا عن عدم ذكره (خُلص).

إذن فهو في الماضي (خَلَصَ) مفتوح اللام، وفي المضارع (يَخْلُصُ) مضمومها، فهو من الباب الأوّل (فتح ضمّ).

إذن كيف نوجّه القراءتين، وكلاهما بالماضي، ولعلّ هذا من تداخل اللغات، وأقول: إنّه على نوعين:

(١) انظر: المخصّص: ٣/٣/ق ٢٤٤.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة: ٢/٢٠٨.

(٣) انظر: الصّحاح: ٣/١٠٣٧.

(٤) اللسان: ٧/٢٩.

الأول: التداخل اللفظي المحض؛ إذ فيه مجرد التداخل اللفظي المحض كركن يركن كما حكي من التداخل؛ وذلك لأن ركن يركن بالفتح في الماضي والضم في المضارع لغة مشهورة، وقد حكي أبو زيد (ت ٢١٥هـ) عن قوم ركن بالكسر، يركن بالفتح، فركب من اللغتين: ركن يركن بفتحهما، وكذا قال الأخفش في قنط يقنط؛ لأن قنط يقنط ك(يقعد)، و(يجلس) مشهوران، وحكى قنط يقنط كتعب يتعب^(١).

وهنا أخذ من المضارع لغة الضم، وداخلها مع الماضي؛ فعدت محض استعمال، وسار بها المتكلمون على هذا السمت؛ فقالوا (خلص) أخذًا من المضارع؛ ولأن القضية محض اختلاف لفظي، كما يقول الأصوليون، قلنا بهذا القسم، ولا ينجز للمعنى غالبًا.

الثاني: التداخل المعنوي: وهو يكون في المعنى، والحصول على دلالة مستحدثة؛ كما في قولنا افتراضًا حسب يحسب، وحسب يحسب، وحسب يحسب^(٢).

وإن كان الفتح في هذه الأفعال أجود، وأقيس^(٣)؛ لأن ما كان على (فعل) فيلزم مستقبله يفعل^(٤).

فحسب يحسب هو الظن، وحسب يحسب بمعنى العد، فيستعمل التداخل المعنوي بين (الظن) و(العد)، وكلاهما مورد لصاحبه.

إذن في اتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصدًا في الوضع، ولا أصلًا لكنه من تداخل اللغات، أو يكون لفظه يستعمل لمعنى؛ ثم يستعار لشيء فيكثر، ويغلب؛ فيصير بمنزلة الأصل.

(١) لاحظ: شرح الشافية للاستزاد: ١/١٢٥.

(٢) لاحظ: المخصص: ١/٣٠٣.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٤/٢٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ٤/٢٠٦.

وعليه ف(خَلَصْتُ)، و(خَلِصْتُ) صار خالصة، أو وصلت إلى ما وصلت إليه من هذا المخلوق الآدمي.

أو على قراءة الكسر (خَلِصْتُ)؛ فتكون من خَلِصَ العظمُ يَخْلِصُ خَلِصًا إِذَا بَرَأَ، فخلِصت الطينة التي بلَّها، وبرأت من الأدران، وما شاكلها.
وأما (خضلت) فهي من الخضل وهو البلبل؛ تقول: أخضلتُ الشَّيءَ؛ فهو مخضَلٌ، إذا بلَّته، وشيءٌ خضَلٌ؛ أي: رطب، والخضل: النَّبَاتُ النَّاعِمُ؛ لآَنَهُ اكتسب خضالته من رطوبته، والخضيلة: الرَّوْضَةُ، وأخضَلَ الشَّيءَ اخضلاً، وأخضوضل؛ أي: ابتلَّ.

وأخضالتُ الشَّجرة اخضيلاً، إذا كثرت أغصانها، وأوراقها^(١).

وهنا تكون معاني (خضل) تدور في فلك الرُّطوبة، والبلبل، والنَّعومة المكتسبة من جريان الماء في الروض، واكتساب هذا الرُّوض الخميل نعومته من البلبل الحادث من جريان الماء من تحتها.

وإننا أمام هذه الرواية في أمرين، كلاهما مُحتمَلٌ:

الأوَّل: إنَّها رواية قائمة بنفسها، وهذا ما دعا الشَّيخ محمَّد عبده أن يقول عنها «ولعلَّها أظهر»^(٢).

الثَّاني: إنَّها حصل فيها قلبٌ مكانيٌّ، وهو ما يشعره وصف الشَّيخ محمَّد عبده للرواية «.. بتقديم الضَّاد المعجمة على اللام»^(٣)، وتصحيفٌ في الضَّاد؛ فحصل القلب؛ فصارت على غير هذه الرواية (خلصت).

واللهُ العالمُ.

(١) انظر: الصَّحاح: ٤/ ١٦٨٥.

(٢) شرح نهج البلاغة، محمَّد عبده: ١/ ٢٠.

(٣) المصدر نفسه.

٣٣. بالبلّة، وبالبلّة^(١).

في قول أمير المؤمنين: «وَلَا طَهَا بِالْبَلَّةِ حَتَّى لَزَبَتْ»^(٢).

وفي قوله في الخطبة نفسها: «من الحرّ، والبرد، والبلّة، والجمود» .. والبلّة والجمود».

بالكسر، والفتح في (بلّة).

فالرواية بين النوع، والمرّة، جاء في شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب «والمرة من الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه على فعلة، نحو ضربة وقتلة، وبكسر الفاء للنوع، نحو ضربة، وقتلة»^(٣).

ومثله الرّكعة بالفتح مصدر المرّة للرّكوع الذي هو مجرّد الانحناء، وبالكسر (الرّكعة)، هو نوع الانحناء.

وأما اللغة؛ فالبلل اسم من (بل)، والبلّة، والبلل: الدّون، وبلّة اللسان: وقوعه على مواضع الحروف، واستمراره على المنطق، يقال: ما أحسن بلّة لسانه، أو ما يقع لسانه إلا على بلّته.

والبالل: البلل، وهو الاسم، والواحد مثله، ويقال: هو جمع بلّة^(٤).

والبّلل: النّدى، والبليل، والبليلة: الرّيح فيها ندى^(٥).

(١) في (أ): ٤٩ (بالبلّة)، وفي (سكون): ٧٣ (البلّة) بالكسر، وفي أردشير: ٧ (بالبلّة) بالكسر،

وكتب تحتها (بقية الماء)، وفي تحقيق الدكتور الفرطوسي: ١ / ١٧٩ (بالبلّة)، بالكسر.

(٢) نهج البلاغة: ٤٢.

(٣) شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب (المتن): ١ / ١٧٠، ١٨٦.

(٤) انظر: العين: ٣١٩ / ٨.

(٥) انظر: الصحاح: ٤ / ١٦٤٠.

ولا طها بالبلّة؛ أي: خلطها بالرطوبة، والندى، ومزجها بها، والبلّة بالكسر الندّاة، وحالتها، وهيأتها، مقرونة معها المادّة، وبالفتح واحدة البلّ.

وقوله **عائلاً**: «لاطها بالبلّة»: إشارة إلى أصل امتزاج العناصر، وإنّما خصّ هذين العنصرين، وهما (الأرض والماء) دون الباقيين؛ لأنّهما الأصل في تكوّن الأعضاء^(١).

٣٤. يَخْتَدِمُهَا، يَسْتَعْمَلُهَا^(٢).

في قول أمير المؤمنين: «وَفِكْرٌ يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَجَوَارِحٌ يَخْتَدِمُهَا»^(٣).

والفرق هو بين المفردة (خدم)، و(عمل)، ففي (خدم) الفعل منها (اخدم) و(افتعل)، وهو مطاوعة.

وأما (عمل)، فقد صيغ منها الفعل (استعمل) بإضافة السابقة (اس ت)، وهي تدلّ على الطلب في أصلها الوضعي.

وقد رفض أرباب التصحيح اللغوي، أن تقول مع المعنوي: استخدم، ومع ألفاظ الحرفة، والمصنع: استعمل، وستبين ذلك من الدلالة المعجميّة، والاستعماليّة لكلّ لفظ.

(١) انظر: شرح ابن ميثم: ١٨٦/١.

(٢) في (أ): ٤٩ (يخدمها)، وفي (سكون): ٧٣ (يخدمها)، وفي الهامش: ٧ «في نسخة: يستعملها»، وفي أردشير: ٧ (يخدمها)، وكتب تحته «أي: يستخدمها»، وفي تحقيق الفرطوسي: ١٨٠/١ (يخدمها).

وفي تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب للعلامة المفسّر الشيخ محمّد بن محمّد رضا القميّ المشهدي: ١١٦/٧، الهامش (١) «يخدمها» في عرض هذه الخطبة، وكتب محقق الكتاب «كذا في ب، المصدر، وفي سائر النسخ [يقصد: يخدمها]: يخدمها»، ويبدو أنّ هذه الرواية جديرة حتّى أجمعت النسخ جميعاً عليها؛ لكنّ محقق الكتاب أبي إلا أن يثبت ما في النسخة ب، والمصدر؛ لشهرته.

(٣) نهج البلاغة: ٤٢.

وأما الدلالة المعجمية لـ (خدم)، فهي:

الخدم: الخدام، الواحد خادم، غلامًا كان أو جارية، قال الشاعر:

مُخَدَّمُونَ ثِقَالٌ فِي مَجَالِسِهِمْ

وفي الرجال، إذا رافقتهم، خَدَّمٌ^(١)

وهذه خادمنا لوجوبه، وهذه خادمتنا غداً^(٢).

وفي مقاييس اللغة: وهذا اللفظ أصل واحد مُنْقَاسٌ، وهو إطافة الشئ بالشئ^(٣).

وحكى اللحياني: لا بد لمن لم يكن له خادم أن يخدم؛ أي: يخدم نفسه، واستخدمه فأخدمه: استوهبه خادماً فوهبه له.

ويقال: اختدمت فلاناً، واستخدمته؛ أي: سألته أن يخدمني، وقومٌ مُخَدَّمُونَ؛ أي:

مُخَدَّمُونَ، يُراد به كثرة الخدم، والحشم.

وأخدمت فلاناً: أعطيته خادماً يخدمه، يقع الخادم على الأمة، والعبد^(٤).

فقوله سلام الله عليه «وجوارح يخدمها..»: يعني يجعلها خادمة له، طوع إرادته؛

فهو الذي يدير هذه الجوارح، ويتحكم بها^(٥).

(١) البيت في زهر الآداب: ١٠٦٤ لزياد بن منقذ الحنظلي، والقصيدة التي منها البيتان من أطول ما

اختاره أبو تمام في حماسته، لاحظ: شرح التبريزي: ٣ / ١٨٠، والاختلاف في نسبتها كثير، انظر

شرح الأمالي: ٧٠، وحماسة الخالديين: ٢ / ١٧٤-١٧٥، وإذا كان بدر المذكور هنا أخوا المرار، كما

يقول المرزباني في معجمه: ٣٣٨، فهو بدر بن سعيد (لا سعد).

(٢) العين: ٢٣٥ / ٤.

(٣) انظر: مقاييس اللغة: ٢ / ١٦٢.

(٤) لاحظ: اللسان: ١٢ / ١٦٧.

(٥) وفي لفظة (استخدم) تحضرن في رواية فاجعة للقلوب؛ ففي احتجاج الطبرسي: ٣٧ / ٢-

٣٨ «قيل: إن فاطمة بنت الحسين كانت وضيئة الوجه، وكانت جالسة بين النساء، فقام

إلى يزيد رجل من أهل الشام أحمر، فقال: يا أمير المؤمنين هب لي هذه الجارية! يعني: =

قال البيهقي: «وقيل في قوله: جوارح يخدمها، يأمرها بأن تخدمه»^(١).

وأما (استعمل)؛ ففي الجذر (عمل)، وهي في أصل واحدٍ صحيح، وهو عامٌّ في كلِّ فعلٍ يُفعل، قال الخليل: عمل يعمل عملاً فهو عاملٌ، واعتمل الرَّجل إذا عمل بنفسه، قال:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(٢)

والعمالة أجرٌ ما عمل، والمعاملة مصدر من قولك: عاملته، وأنا أعامله معاملةً^(٣).

وعمل عملاً، وأعمله غيره، واستعمله بمعنى.

واستعمله أيضاً؛ أي: طلب إليه العمل، واعتمل: اضطرب في العمل^(٤).

واستعمل فلانٌ غيره إذا سأله أن يعمل له، واستعمله: طلب إليه العمل، واعتمل: اضطرب في العمل.

=فاطمة بنت الحسين، فأخذت بثياب عمّتها زينب بنت علي بن أبي طالب عليها السلام فقالت: أوتم وأستخدم؟!.

فقالت زينب للشامي: كذبت ولؤمت، والله ما ذاك لك ولا له، فغضب يزيد ثم قال: إن ذلك لي، ولو شئت أن أفعل لفعلت.

قالت زينب: كلاً، والله ما جعل الله ذلك لك، إلا أن تخرج من ملتنا، وتدين بغير ديننا..».

لاحظ قول بنت أبي عبد الله عليه السلام «أوتم، وأستخدم..» تعني: اتَّخَذُ خَادِمَةً.

(١) معارج نهج البلاغة: ٦٢. وفيه (يخدمه)، وصوربتها في ضوء المطابقة.

(٢) من الشواهد مجهولة النسبة. انظر: كتاب سيبويه: ٨١ / ٣.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة: ١٤٥ / ٤.

(٤) انظر: الصّحاح: ١٧٧٥ / ٥.

واستعمل فلان إذا وليَ عملاً من أعمالِ السُّلطان^(١).

وعليه يكون معنى استعمال، وبحسب التبادر المعجمي، طلب إليه العمل، أو سأله العمل، ومعنى «جوارح يستعملها» بحسب الرواية، وجوارح يطلب إليها العمل، أو يجعلها خادمةً له، وهو الطلب التكويني الإرادي من الله سبحانه أودعه القدرة البشرية.

وبحسب السياقات اللغوية رواية (يخدمها) أرجح من (يستعملها)؛ لأسباب:

١. المطاوعة أفضل من الجعل، والطلب في سياق العمل العملي.

٢. إنَّ رواية (يستعملها) لم تذكرها الكتب التي دأبت ذكر الروايات المختلفة، ككتاب (معارج نهج البلاغة)، وكتاب (البحار)؛ فهي من هذه الناحية ليست ناهضةً.

٣. في ضوء ما مرَّ من المعاني اللغوية لـ(خدم)، و(عمل)، الرَّاجح في إسناد الجوارح هو (الاختدام)، لا (الاستعمال).

٤. إنَّ النسبة بين (يخدم)، و(يستعمل) هو العموم والخصوص مطلقاً، فبعض من الذي تخدمه قد استعملته، وليس كلُّ الذي استعملته فقد اختدمته.

وعليه تكون نسبة الاختدام أخصُّ من الاستعمال، وهو المطلوب من إسناده إلى الجوارح.

(١) انظر: اللسان: ٤٧٥ / ١١.

٣٥. يقلّبها، يكلّبها^(١).

في قول مولى الموحدّين: «وأدوات يقلّبها»^(٢).

إذن الفرق بين المشهور (يقلّبها)، وبين نسخة ابن السكون (يكلّبها).

والعمل بهذه الرواية من وجهين:

الأول: صوتي؛ وذلك بإبدال القاف كافاً، وبالعكس، وهذا الإبدال حصل،

ويحصل حتّى في اللغات السامية الأخرى^(٣).

ومأ ورد في المدوّنات غير اللغويّة قولهم: «وقال البخاريّ القسط، والكست، مثل

الكافور والقافور، يجوز في كلّ منهما القاف، والكاف»^(٤).

وفي مجمع البيان «وأما (الكهر) فهو مثل القهر، والعرب قد تعاقب بين

القاف، والكاف، وفي حديث معاوية بن الحكم الذي تكلم في الصلاة، قال:

ما كهربي، ولا ضربني»^(٥).

في قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اللَّيْمُ فَلَا نَقَهَرَ﴾ الضحى: ٩؛ وهي قراءة النّخعيّ،

والشّعبيّ: فلا تكهر، بالكاف، وكذلك هو في مصحف عبد الله^(٦).

وفي تفسير الرّازي «قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ التكوير: ١١؛ أي:

كُشفت، وأزيلت عمّا فوقها، وهو الجنّة، وعرش الله، كما يكشط الإهاب عن

(١) في (أ): ٤٩، وفي (سكون): ٧٣ (يكلّبها)، وفي الهامش: ٨ «في نسخة: يقلّبها... وفي ست:

يكلّبها»، وفي أردشير: ٧ (يقلّبها)، وفي تحقيق الفرطوسي: ١ / ١٨٠ (يقلّبها).

(٢) نهج البلاغة: ٤٢.

(٣) انظر: مدخل الى نحو اللغات السامية المقارن: ٤٨، وكذلك: ٧٠-٧١.

(٤) سبل السلام، للصنعانيّ: ٣ / ٢٠٢.

(٥) مجمع البيان: ١٠ / ٣٨٠.

(٦) انظر: الكشف والبيان: ١٠ / ٢٢٩.

الذبيحة، والغطاء عن الشيء، وقرأ ابن مسعود: قُشِطت، واعتقاب القاف والكاف كثير، يقال: لبكت الثريد، ولبقتُهُ، والكافور، والقافور^(١).

فالقاف، والكاف صوتان لهويّان، انفجاريان، هذا وصفها في العربية^(٢)، واللغات السامية^(٣)، وكذلك هما لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معربة^(٤).

الثاني: لغويّ دلاليّ، وهو أن يكون كلٌّ من الروايتين أصلاً مُستقلاً بنفسه.

و(يقلّب) من أصل (قلّب)، قلب: القلب مُضغّة من الفؤاد معلّقة بالنياط، قال:

ما سمّي القلبُ إلا من تقلّبه

والرأى يُصرف والإنسان أطوار^(٥)

وجئتك بهذا الأمر قلباً؛ أي: محضاً لا يشوبه شيء.

وفي الحديث: كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام، يقرأ: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥؛

فيُشبع رفع النون إشباعاً، وكان قرشيّاً قلباً، أي: محضاً.

وقلوب الشجر: ما رخص فكان رخصاً من عروقه التي تقوده، ومن أجوافه،

الواحد قلب.

وقلب النخلة: شحمتها، وقلب النخلة: شطبة بيضاء تخرج في وسطها، كأنّها قلب

فضّة رخص سمّي قلباً لبياضه.

ولكلّ شيء قلب، وقلب القرآن سورة يس.

(١) تفسير الرّازي: ٣١ / ٧٠، وانظر: أنوار التنزيل: ٥ / ٢٩٠.

(٢) انظر: العين: ٥٨ / ١.

(٣) انظر: مدخل الى نحو اللغات السامية المقارن: ٤٨.

(٤) لاحظ: العين: ٦ / ٥.

(٥) البيت غير منسوب في العين: ٥ / ١٧١، وهو للأحوص الأنصاريّ (ت ١٠٥هـ)، في ديوانه

الموسوم (شعر الأحوص الأنصاريّ)، جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائيّ: ٨٨.

والقلب: تحويلك الشيء عن وجهه، وكلام مقلوب، وقلبته فانقلب، وقلبته فتقلّب، وقلبت فلاناً عن وجهه؛ أي: صرفته، والمنقلب: مصيرك إلى الآخرة^(١).
وابن فارس يقول: «.. أصلان صحيحان أحدهما يدلُّ على خالص شيء، وشريفه، والآخر على ردِّ شيءٍ من جهةٍ إلى جهةٍ».

فالأوّل: القلب قلب الإنسان، وغيره سُمِّيَ لأنّه أخلص شيء فيه وأرفعه، وخالص كلّ شيء وأشرفه قلبه.. والأصل الآخر قلب الثوب قلباً، والقلب انقلاب الشّفة، وهي قلباء وصاحبها أقلب^(٢).

ومآ مضى تكون المعاني على النحو الآتي:

١. القلب، وهو العضلة المعروفة، عبّر عنها بالمضغة.
٢. القلب، هو المحض الخالص من كلّ شيء.
٣. قلب الشيء شحمته، منه قلب الشجرة، والذي نسّميه باللغة المحكيّة (الجّار).

٤. التّحويل من جهةٍ إلى أخرى.

وكلّ هذه المعاني تحتل أن تكون معنويّة، أو قد تكون مادّيّة، والمادّيّ أسبق وضعاً كما هو معلوم.

فقوله سلام الله عليه «وأدواتٍ يقلّبها»، يحوّلها من جهةٍ إلى أخرى، وما يصحُّ نسبة التّقليل، والتّقلب إليه من الأدوات البشريّة اليد، والرّجل، والبصر، والقلب^(٣).

(١) انظر: العين: ٥/ ١٧٠-١٧١.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ١٧.

(٣) راجع منهاج البراعة (الخوئي): ٤٩/ ٢.

وأما كلب، في قوله سلام الله عليه: «وأدوات يكلبها»، فهو أصل واحد صحيح يدل على تعلق الشيء بالشيء في شدة، وشدة جذب من ذلك الكلب، والجمع كلاب وكليب، والكلب الكلب: الذي يكلب بلحوم الناس؛ فإذا عقر يقال رجل كلب، ورجال كلبين، ومن الباب كلبة الزمان، وكلبه: شدته، وأرض كلبة، إذا لم يجد نباتها رباً فيبس؛ إنهما قيل ذلك؛ لأنه إذا يبس صار كأنياب الكلاب، وبرائتها.

فالأصل الواحد في المادة: هو الحيوان المعروف، وباعتبار ذلك الحيوان، وصفاته الشاخصة من الوحشية، والتنازع، والغرور، والحرص، والتمايل إلى الجيفة، والكثافات: تشتق باشتقاق انتزاعي مشتقات؛ فيقال: إنه كلب؛ أي: فيه داء يختص بالكلب، وقد كلب الرجل، والرجال تكالبوا؛ أي: عملوا كالكلاب.

قال تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا ءَاتِينَكُمْ .. (١٧٥) .. وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ فَكَلَّمْنَا كَثِيرًا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقُبُ وَلَكِنَّهُ لِيَأْتِيَ الْبُرْجَانَ بِالسُّيُوفِ وَالرَّجِيمِ﴾ الأعراف: ١٧٥-١٧٦.

هذه صفات في الكلب من التعلق الشديد بالدنيا، ولذاتها، ومآكولاتها، ومن الهوى إلى العيشة المتسقلة والتمايل إلى جيفة الدنيا، فإن الدنيا جيفة، وطالبها كلب.

ومن الشدة والتضييق والتعب الباطني؛ فإنه يظهر التضييق، والتعب على كل حال، ولا يوجد له صبر، وتحمل في قبال الحوادث.

قال تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ الكهف: ١٨، ويذكر في هذا المورد إشارة إلى صفات أخرى له، وهي الحراسة لصاحبه، ولما يتعلق به ودفاعه عنه وثبته، وسكونه بفناء داره، وفاء بوظيفته، وعملاً بطاعته، وقنوعاً بما يرزق منه، لا يتوجه إلى غيره، ولا يميل عنه.

والتكليب: جعل حيوان متصفاً بصفات الكلب، ومظهرًا له في صفاته، وهي الحملة والوثوب والأخذ والقهر، والمراد إرساله في مقام الصيد ليحمل ويصيد، وهذه الصفة المتجلية فيه بعد تعليمه، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ المائدة: ٤.

وذكر التكليب بعد الجوارح: يناسب مفهوم جعل الحيوان الجارح في مقام الكلب الذي من شأنه الوثوب^(١).

وفي ربيع الأبرار «قيل لجعفر بن محمد: لِمَ يكلبُ النَّاسُ على الطعام في الغلاء؟ قال: لأنهم بنو الأرض؛ فإذا أقتحطت أقتحطوا، وإذا أخصبت أخصبوا»^(٢).

يعني به يتكالب الناس على الطعام في أوقات الغلاء.

والمكلب بفتح اللام: الأسير المقيد، يقال أسير مكلب، أي: مكبل، وهو مقلوبٌ منه.

قال طفيل الغنوي:

أبأنا بقتلانا من القوم ضعفهم

وما لا يعدُّ من أسير مكلب^(٣)

والكلب: الشعيرة، والكلب: المسهار الذي في قائم السيف، وفيه الذؤابة، والكلب: حديدة عقفاء يعلّق عليها المسافر الزاد من الرحل.

وكلب الفرس: الخطُّ الذي في وسط ظهره، تقول: استوى على كلب فرسه^(٤).

(١) انظر: التحقيق في كلمات القرآن: ٩٦/١٠-٩٧.

(٢) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: ١٧١/١.

(٣) البيت رقم ٦٢ من قصيدة لطفيل الغنوي: ٤٦، ديوان طفيل الغنوي بشرخ الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م، وفي التاج: ٣٨٤/٢ «فباء بقتلانا».

(٤) انظر: الصّحاح: ٢١٣/١-٢١٤.

ومأ مضى من المعاني اللغويّة، نلحظ الجامع بينها، وهو:

١. تعلق شيء بشيء بشدّة.
 ٢. الشدّة، كشدّة الزمان، وغيره.
 ٣. الياس في الشيء وجفافه، مثل أرض كلبّ.
 ٤. تفعيل من الكلب (التكليب)، وهو تحويل في الصّفة بحسب صيغة التّفعليل.
 ٥. التقييد، ومنه المكّلب، والأسير الذي قيّد.
 ٦. الخطّ المستقيم، والمستوي الذي يكون في الحيوان وغيره.
- وكلّ هذه المعاني الستّ محتملة في قوله **«أدوات يكلبها»**؛ فلشدّة التعلّق تكون الجوارح مبرمة بمحرّكها.
- ولأنّها منافذ النفس؛ تكون شدّتها، وقسوتها، بحسب المخرج.
- والياس يكون في مدى إعمال هذه الجوارح للخير من عدمه؛ فكلّمها مالت إلى الخير كان السّداد، وكلّمها ذهبت إلى الشّرّ كان اليباب، واليباس.
- وأما التحويل من صفة لأخرى، فهو من همّ الجوارح، والأدوات غير المقيّدة؛ فكلّمها سيطر العقل الكامل عليها، تحوّلت إلى صفة العافية.
- وأما التقييد فهو يصبّ بالنّقطة أنفأ، فهو مرتبط بالتحويل، ولكن بمراقبة، وتوجيه.
- والخطّ المستويّ الذي يكون في الحيوان هو حال الأدوات، والجوارح التي تسير على الطريق السويّ، فهي كما يريد الله يجب أن تسير وفاقاً لهذا الخطّ.
- إذن كلاً المعنيين محتملّ لهاتين الرّوايتين (يقلبها)، المشهورة، و(يكلبها) الرّواية، وهما متقاربان معنّى، ودلالة. والله العالم.

٣٦. يَفْرُقُ، يُفْرَقُ، يُفْرِقُ، يَفْرِقُ^(١).

في كلام أمير المؤمنين: «وَمَعْرِفَةٌ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ»^(٢).

ما يعنينا المعنى اللغوي، فالفرق يكون بالحركات، وموقعيتها، وما تؤول إليه من معنى بعد التغيير؛ (فَرَقَ يَفْرُقُ)، و(فَرَقَ يَفْرِقُ)، الأولى من التفريق، والثاني من التفريق، وغيره.

جاء في اللسان: الفَرْقُ: خلاف الجمع، فَرَقَهُ يَفْرُقُهُ فَرَقًا، وَفَرَقَهُ، وَقِيلَ: فَرَقَ لِلصَّلَاحِ فَرَقًا، وَفَرَقَ لِلإفْسَادِ تَفْرِيقًا، وَانْفَرَقَ الشَّيْءُ وَتَفَرَّقَ، وَانْفَتَرَ.

والتَّفَرُّقُ والافْتِرَاقُ سواء، ومنهم من يجعل التَّفَرُّقَ للأبدان، والافْتِرَاقَ في الكلام؛ يقال فَرَقْتُ بين الكلامين فافترقا، وَفَرَقْتُ بين الرجلين فَتَفَرَّقَا.

وَفَرَقَ بين القوم يَفْرُقُ وَيَفْرِقُ، وفي التنزيل: فافترق بيننا وبين القوم الفاسقين؛ قال اللحياني: وروي عن عبيد بن عمير الليثي أنه قرأ فافترق بيننا، بكسر الراء.

وَفَرَقَ بينهم: كَفَرَقَ؛ هذه عن اللحياني.

وَتَفَرَّقَ القوم تَفَرَّقُوا، وَتَفَرَّقُوا؛ الأخيرة عن اللحياني.

وَفَرَقْتُ بين الشَّيْئَيْنِ أَفْرُقُ فَرَقًا، وَفُرْقَانًا، وَفَرَقْتُ الشَّيْءَ تَفْرِيقًا، وَتَفَرَّقَ فافترق وَانْفَتَرَ وَتَفَرَّقَ.

وَفَرَقْتُ أَفْرُقُ بين الكلام، وَفَرَقْتُ بين الأجسام، وقول النبي ﷺ: «البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ»؛ لأنه يقال فَرَقْتُ بينهما فَتَفَرَّقَا.

(١) في (أ): ٤٩ (يفرق)، وفي (سكون): ٧٣ (يفرق)، وفي الهامش: ٩ «يفرق، ويفرق، وفي نسخة مصححة في الهامش: يفرق، وفي: ست: يفرق»، وفي أردشير: ٨ (يفرق) من دون تحريك للراء، وفي ضبط الفرطوسي: ١/ ١٨٠ (يفرق).

(٢) نهج البلاغة: ٤٢.

فَرَقٌ يَفْرُقُ فَرَقًا: فَصَلَ: وقوله تعالى: ﴿فَالْفَرْقَتِ فَرَقًا﴾ المرسلات: ٤، قال ثعلب: هي الملائكة تُزِيلُ بين الحلال، والحرام.

وقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْتَهُ﴾ الإسراء: ١٠٦، أي: فَصَلْنَاهُ، وَأَحْكَمْنَاهُ، مَنْ خَفَّفَ قال بيّناه من فَرَقٌ يَفْرُقُ، ومن شَدَّدَ قال: أنزلناه مُفْرَقًا في أَيَّامٍ^(١).

ورجل فَرِقٌ وفَرَقٌ، وفَرُوقٌ، وفَرُوقَةٌ، وفَرُوقٌ، وفَرُوقَةٌ، وفاروقٌ، وفاروقَةٌ: فَرَعٌ شديدُ الفَرَقِ، يقال: فَرِقٌ يَفْرُقُ فَرَقًا، وفي حديث أبي بكر: أبا الله تُفَرِّقُنِي؟ أي: تحوِّفُنِي.

وحكى اللحياني: فَرَقْتُ الصَّبِيَّ إِذَا رُعْتَهُ وَأَفْرَعْتَهُ؛ قال ابن سيده: وأراها فَرَقْتُ، بتشديد الرَّاء؛ لأنَّ مثل هذا يأتي على فَعَلْتُ كثيرًا كقولك: فَرَعْتُ، ورَوَعْتُ، وخَوَفْتُ^(٢).

ويفرق فرقا له عن كذا: بيّنه له، وفرق الشَّعرَ بالمشط: سرحه، وفرق يفرق فروقا له الطَّرِيقَ: اتَّجَهَ له طريقتان، فصرف بوجهه إلى أحدهما، وفرق يفرق فرقا عليه: فرع، وأشفق، وفرق منه: خاف، وبانت في قذاله فروق من الشَّيب؛ أي: أوضح منه، وما له إلا فرق^(٣).

ومأً مضى نلحظُ أنَّ ما ذكر في أوَّلِ الفقرة من معاني لغويَّة، وتغيُّرِ الحركات، ونلاحظ كثرة اللغات في هذه اللفظة، والاضطراب الملحوظ في معاني الأبنية؛ ففرق، جُعِلت مرادفة لـ(فَرَّقَ)، وهكذا، ولا يمكن حصر المعنى المراد، ما لم نحتكم للسياق، والمعاني على فرض الانفراد تكون في النَّحو الآتي:

(١) انظر: اللسان: ٢٩٩/١٠-٣٠١.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) انظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف: ٢٧٤.

١. فَرَّقَ لِلصَّلاحِ، وَفَرَّقَ لِلإفْسَادِ.

٢. فَرَّقَ بَيْنَ القَوْمِ يَفْرُقُ وَيَفْرِقُ، وَفَرَّقْتُ أَفْرُقُ، سِوَاءً فِي المَعْجَمَاتِ.

٣. يَفْرُقُ بِمَعْنَى يَفْصَلُ.

٤. فَرَّقَ بِمَعْنَى فَرَعَ، وَخَافَ، وَكَذَلِكَ تَفَرَّقَ بِهَذَا المَعْنَى، وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ «أَبَاللهُ تُفَرِّقُنِي؟ أَيُّ: تَخَوِّفُنِي»، وَإِنْ كَانَ ابْنُ سَيِّدِهِ، كَمَا مَرَّ أَنْفَاءً، يَرَاهَا بِالتَّشْدِيدِ، مُسْتَشْهِدًا بِالكَثْرَةِ، وَالاسْتِعْمَالِ الصَّيْغِيِّ.

٥. وَالفَرَّقُ، وَيَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا بِمَعْنَى الشَّوْقِ، وَمِنْهُ: رَغِبْتُ فِيهِ، وَإِلَيْهِ فَرَقًا، يَعْنِي شَوْقًا.

وَالآنَ نَأْتِي إِلَى عِبَارَةِ أميرِ المُؤْمِنِينَ «وَمَعْرِفَةٌ يَفْرُقُ/ يَفْرُقُ»، وَمَا وَرَدَ مِنْ رِوَايَاتٍ، يَفْرُقُ بِهَا يُمَيِّزُ الصَّالِحَ مِنَ الفَاسِدِ، أَوْ يَفْرُقُ بَيْنَ الأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ، وَالفَاسِدَةِ.

أَوْ يَفْرُقُ بِهَا؛ يَعْنِي: يَفْصَلُ بِوِاسِطَتِهَا بَيْنَ الأَذْوَاقِ وَالمِشَامِّ؛ فَلكُلِّ حَاسَّةٍ الخَاصَّةِ، وَطَرِيقَةٍ عَمَلِهَا مَتَّصِلٌ بِالدِّمَاعِ، لَا يَخْتَلِطُ عَمَلُ عَضْوٍ مَعَ عَضْوٍ، وَلَا تَشْتَبِكُ الرَّائِحَةُ المَعْيِنَةُ مَعَ غَيْرِهَا فَلَا يَعْرِفُهَا.

أَمَّا عَلَى رَأْيِ أَتَمِّهَا مِنَ الفَرَّقِ، وَالفَرَعِ، وَالخَوْفِ؛ فَيُمْكِنُ التَّمَاثُلُ بِمَعْنَى لَطِيفًا، هُوَ أَنَّهُ عِنْدَ هَذِهِ المَعْرِفَةِ يَفْرُقُ، وَيَشْتَقُّ إِلَى هَذِهِ الذَّوَالِقِ، وَالمِشَامِّ، وَالألْوَانِ، وَالأجْنَاسِ؛ عِنْدَ الرِّغْبَةِ فِي الأَكْلِ، وَالتَّنَاسُلِ، أَوْ مَعْرِفَةِ اللَوْنِ فِي الطَّيْبَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الجِوَارِحَ هِيَ المُدْخَلُ إِلَى النَّفْسِ؛ وَهَذَا أَمْرُ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِالعَنَايَةِ بِهَا، وَتَقْيِيدِهَا، وَتَهْذِيبِهَا.

أَوْ رَبَّنَا يَفْرُقُ إِلَى اللهِ تَعَالَى فَرَقًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الجِوَارِحَ، وَالأدْوَاتُ هِيَ مِنْ صُنْعِ اللهِ؛ فَكَلَّمَا تَفَكَّرَ بِهَا، خَافَ اللهُ خَالِقَهُ، أَوْ اشْتَقَّ إِلَى لِقَائِهِ حُبًّا وَمَعْرِفَةً؛ فَهِيَ أَوْلَى أَدْوَاتِ المَعْرِفَةِ، وَهِيَ المَعْرِفَةُ الحُسِّيَّةُ الَّتِي تَنْفَتِقُ عَنْهَا المَعَارِفُ.

٣٧. (يفرق بها بين الحقّ والباطل، والأذواق والمشامّ)، و(يفرق بها بين الأذواق والمشامّ)^(١).

بحذف (بين الحقّ والباطل) في قول أمير المؤمنين: «ومعرفة يفرق بها بين الحقّ والباطل، والأذواق والمشامّ»^(٢).

نحن هنا أمام أمور:

الأول: إسناد المعرفة إلى الحقّ، والباطل، وهو في سياق خلق الأعضاء.

الثاني: هل هذه الأعضاء، والجوارح، حين عددها تمكّن الإنسان من التفرقة بين الحقّ والباطل؟.

الثالث: قال **الجليل**: «.. إنساناً ذا أذهانٍ.. وفكرٍ..»؛ إذ بدأ بالمعنويّ، فقال: «وجوارح يجتدماها، وادوات يقبلها» وهنا ذهب إلى المادّيّ؛ فانتقل من المعنويّ إلى المادّيّ؛ بل حتّى إسناد المعرفة صار في: الأذواق، والمشامّ، والألوان..

إذن نحن هنا أمام فرضين:

١. وجود لفظتي (الحقّ والباطل)، وإسناد هذه الأعضاء لها، ولمعرفتها.

(١) في (أ): ٤٩ العبارة موجودة «.. بين الحقّ والباطل..»، وكتب في هامش: ٤ «في: ل: يفرق بها بين الأذواق، بدل: يفرق بها بين الحقّ، والباطل، والأذواق»، وفي (سكون): ٧٣ «ومعرفة يفرق بها بين الأذواق والمشامّ»، وكتب في الهامش: ١٠ «في ست: بين الحقّ، والباطل، والأذواق، والمشامّ..»، وفي أردشير: ٧-٨ «ومعرفة يفرق بها بين الأذواق والمشامّ»، وفي تحقيق الفرطوسي: ١٨٠/١ «ومعرفة يفرق بها بين الأذواق والمشامّ»، وفي الهامش: ٧ كتب «بعدها في حاشية الأصل عن نسخة: بين الحقّ والباطل».

(٢) نهج البلاغة: ٤٢.

٢. عدم وجودها، كما في بعض النسخ.

وعلى الفرض الأوّل تكون هذه المعرفة هي القدرة، والقابليّة على التّمييز، تميّز هذه الأعضاء لهذين الأمرين.

ولقد وردت كلمات للأئمّة عليهم السلام تذكر هذا الأمر؛ فعن مولى الموحّدين عليه السلام «قال: أيّها النّاس من عرف من أخيه وثيقة في دين وسداد طريق فلا يسمعنّ فيه أقاويل الرّجال، أمّا إنّه قد يرمى الرامي وتخطى السهام، ويحكّ الكلام، وباطل ذلك يبور، والله سميع وشهيد، ألا إنّه ما بين الحقّ والباطل إلا أربع أصابع، وجمع أصابعه ووضعها بين أذنه، وعينه؛ ثمّ قال: الباطل أن تقول: سمعتُ، والحقّ أن تقول: رأيتُ»^(١).

فجعل سلام الله عليه النّظر، والسّمع مصدرَي المعرفة الوثيقة، ولكنّ النّظر في هذه الرواية يعني به التوثّق من الخبر، لا أن تسمع من النّاس الخبر من دون التوثّق منه، ويصبح يقيناً عندك. إذن قوله: «ومعرفة يفرق بها بين الحقّ والباطل»؛ يعني هو ذو معرفة، وذلك لا يكون إلا بالعقل، ويفرق بها بين الأذواق، والمشامّ، والألوان.

فمعنى ذلك أن القوّة المدركة التي في الظّاهر، ويقال لها الحسيّة، وهي جنس عام يندرج تحته: خمسٌ عند قوم، وثمانٌ عند قوم، وإذا اعتبرنا الخمسة، كانت قوّة الأبصار، وقوّة السّمع، وقوّة الشّمّ، وقوّة الذّوق.

وإذا اعتبرنا الثّانية؛ فعند قوم إنّ اللمس ينقسم على قوى كثيرة، ومفصّل ذلك في كتب الطّبّ بها لا مزيد عليه هنا^(٢).

(١) وسائل الشيعة: ١٦ / ٣٧٩.

(٢) انظر: معارج نهج البلاغة: ٦٣.

والكلام هنا إشارة إلى استعداد النفس لإدراك المعقولات الثانية المسمّى عقلاً بالملكة بحسب ما لها من المعارف الأولى؛ أعني البديهيّات، فإنّ الحقّ، والباطل أمور كليّة، وليس للقوى البدنيّة في إدراك الأمور الكليّة حظّ يحتمل أن يشير بالمعرفة إلى القوّة الاستعداديّة الأولى للإنسان المسماة عقلاً هيولانيّاً^(١).

وأما قوله: «والأذواق، والمشامم، والألوان، والأجناس»، فنّبّه هاهنا على ثلاثة أمور:

أحدها: أنّ للإنسان آلة بها يدرك المذوقات، وأخرى بها يدرك المشمومات، وأخرى بها يدرك الألوان.

الثاني: نّبّه على أنّ النفس مدركة للجزئيّات بواسطة هذه القوى؛ إذ عدّها في نسق ما تتصرّف فيه النفس وتفرّق بينه وبين غيره.

الثالث: أنّه أحرّ قوله «.. والأجناس»؛ تنيبها على أنّ النفس تنتزع الأمور الكليّة من تصفّح الجزئيّات؛ فإنّ الأجناس أمور كليّة، والنفس بعد إدراك الجزئيّات وتصفّحها تنبّه لمشاركات بينها ومباينات، فتنتزع منها تصوّرات كليّة وتصديقات كليّة، وكأنّه عنى بالأجناس هاهنا الأمور الكليّة مطلقاً لا بعضها، كما هو في الاصطلاح العلميّ^(٢).

والله أعلم بحقائق الأمور.

(١) انظر: شرح ابن ميثم: ١/١٨٩.

(٢) انظر: المصدر نفسه.

٣٨. معجوناً، معجونة^(١).

في قول أمير المؤمنين: «مَعْجُونًا بِطِينَةِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ»^(٢).

قوله هذا سلامٌ الله عليه قائمٌ بين المطابقة، وعدمها؛ فقوله (معجوناً)، وهو الأكثر في الروايات، والنسخ، وهو عائدٌ على الإنسان في قوله «إنساناً ذا أذهانٍ..». وأما قراءة (معجونةً)، ففيها توجيهان:

الأول: إن التأنيث عائدٌ على قوله «أذهان، فكر، جوارح، أدوات..»، وهي كلّها مؤنثات معنوية، فعوّد القول «معجونةً» عليها، للمح المطابقة.

الثاني: ما مضى بقراءة الإضافة «بطينة الألوان»؛ أما إذا وردنا إلى القراءة الثانية «معجونةً بطينته الألوان المختلفة»؛ فتكون المطابقة بين الإسناد في (معجونةً) و(الألوان)، وهو نائب فاعل لاسم المفعول.

ومن هذا نرى أن كلتا الروايتين ممكن العمل بها، وهي ذات أصلٍ نحويٍّ ممكن، ولا غبار عليه.

(١) في (أ): ٤٩ (معجوناً)، وفي (سكون): ٧٣ (معجوناً)، وفي الهامش ١٢ (معجونةً بطينته)، وفي أردشير: ٨ (معجوناً)، وفي تحقيق الفرطوسي: ١٨٠ / ١ (معجوناً بطينة الألوان)، وفي الهامش: ١٠ «في س: الأكوان، وفي الحاشية: الألوان، يعني بها الأجناس»، وهو تحريف صوّبه المحشّي؛ إلا أنه وارد، مع توجيهٍ بعيدٍ، والله العالم.

وبعد لأي من البحث، عثرت في منهاج البراعة للراوندي: ٧٤ / ١ «وروي: الألوان»، وهو خطأ من المحقّق؛ إذ الصواب أن يضع الرواية، أو النسخة في المتن، لا أن يجتهد في وضع الأصل الذي ذكره المصنّف أوّل الخطبة؛ فهو موجود في أصل الخطبة، وبعدها يقول في الهامش (٢) في الصحيفة نفسها «كذا في ص، د، وفي م: الأكوان». فهذه الرواية لها وجود، وهي ممكنة الدلالة.

(٢) نهج البلاغة: ٤٢.